الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمَّه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

دراسة العلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 - 2021

إعداد الطلبة :
محمد المكي عسيلة
حفصي سليمان
شطي هشام

تحت إشراف:
أ. د: هشام لبزة

أعضاء لجنة المناقشة

الرئيس	أ. د: محمد الناصر حميداتو	أستاذ التعليم العالي
المشرف	أ. د: لبزة هشام	أستاذ التعليم العالي
المناقش	أ. د: عبد الله عيشي	أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمو لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

دراسة العلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 - 2021

إعداد الطلبة :
عسيلة محمد المكي
حفصي سليمان
شطي هشام

تحت إشراف:
أ. د. لبزة هشام

أعضاء لجنة المناقشة

الرئيس	أ. د: محمد الناصر حميداتو	أستاذ التعليم العالي
المشرف	أ. د: لبزة هشام	أستاذ التعليم العالي
المناقش	أ. د: عبد الله عيشي	أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد إلى كل من :

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية.

إلى الزوجة الكريمة حفظها الله وإلى أبنائي كل باسمه وإلى

إخوتي وأخواتي وإلى روح أختي الطاهرة رحمها الله وإلى كل أصدقائي وزملائي ومن يعرفني من قريب أو بعيد.

محمد المكي

إهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد إلى كل من :

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية.

إلى الزوجة الكريمة و أبنائي حمزة وغسان وإلى إخوتي وأخواتي وإلى كل أصدقائي وزملائي ومن يعرفني من قريب أو بعيد.

سليمان

إهداء

اهدي هذا العمل إلى:

الوالدة الكريمة أمي، حفظها الله

أبي رحمه الله وأدخله فسيح جنانه

زوجتي وأولادي (محيي الدين ولجين)

إخوتي وكل العائلة

كل الأصدقاء والزملاء.

هشام

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

قال رسول الله (ص)«**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**» نتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى المشرف على عملنا هذا الأستاذ الدكتور لبزة هشام على كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات .

كما لا يفوتنا أن نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

الملخص

اللغة العربية

الملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي، إلى دراسة العلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)، لتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هاته الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول تم فيه التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول النفقات العامة والنمو الاقتصادي، والفصل الثاني تم فيه اختبار العلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بالاعتماد على التقنيات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية مثل اختبار الإستقرارية لديكي فولر، اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأ(ARDL) واختبار السببية حسب مفهوم غرانجر.

وقد دلت نتائج الدراسة على أن المتغيرين مستقرين في الفرق الأول، وهي متكاملة من الدرجة الأولى، مما يسمح لنا بالتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية، كما بينت النتائج أيضا وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: نفقات عامة، نمو اقتصادي، تكامل مشترك، انحدار ذاتي للفجوات الزمنية المبطأ، سببية غرانجر.

اللغة الإنجليزية

Abstract

The studay mainly aims to study the interrelationship between public expenditures and economic growth in Algeria during the period (1990-2021).

To achieve this goal, this study was divided into two chapter: In it the reciprocal relationship between public expenditures and economic growth was tested, based on modern techniques in time series analysis, such as the Dickey fuller stability test, the co-integration test using the ARDL model, and the causality test according to the Granger concept.

The results of the study indicated that the tow variables are stable in the first difference, and they are integrated of the first degree, which allows us to confirm the existence of a co-integration relationship between economic growth and public expenditures. The results also showed that there is long –term relationship between public expenditures and economic growth, as well as the presence of causality in one direction, i.e. economic growth causes public expenditures.

Keywords: public expenditures, economic growth, co-integration, ARDL, causality Granger.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	VI
الملخص	VII
قائمة المحتويات	IX
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIV
قائمة الملاحق	XVI
قائمة الاختصارات والرموز	XVII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	1
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة وترشيدها	3
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	9
المطلب الثالث: آلية تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي	12
المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة	15
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي	15
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني:الدراسة القياسية للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي	25
تمهيد الفصل	26
المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة	27
المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة	27
المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة	32
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	43
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية	43

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	53
خلاصة الفصل	54
خاتمة	61
مراجع	64
ملاحق	71
الفهرس	84

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات	**27**
(02)	معطيات إحصائية حول متغير الدراسة للفترة (1990-2021)	**28**
(03)	الارتباط بين السلسلتين DEP, GDP	**46**
(04)	النتائج النهائية لاختبار جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%	**47**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	**13**
(1-2)	تطور النفقات العامة في الجزائر ما بين (1990-2021)	**29**
(2-2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين(1990-2021)	**30**
(03)	خطوات تطبيق منهج ARDL	**39**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	التمثيل البياني لسلسلتي المتغيرات محل الدراسة	72
2	تقدير النموذج الخطي البسيط	72
3	دالة الارتباط الذاتي	73
(1-4)	السلسة DEP عند المستوى بوجود ثابت	73
(2-4)	عند المستوى بوجود ثابت وإتجاه عام	74
(3-4)	عند المستوى بدون ثابت و بدون إتجاه عام	74
(4-4)	عند الفرق الأول بوجود ثابت	75
(5-4)	عند الفرق الأول بوجود ثابت وإتجاه عام	75
(6-4)	عند الفرق الأول بدون ثابت وبدون إتجاه عام	75
(7-4)	السلسة GDP عند المستوى بوجود ثابت	76
(8-4)	عند المستوى بوجود ثابت وإتجاه عام	76
(9-4)	عند المستوى بدون ثابت و بدون إتجاه عام	77
(10-4)	عند الفرق الأول بوجود ثابت	77
(11-4)	عند الفرق الأول بوجود ثابت وإتجاه عام	77
(12-4)	عند الفرق الأول بدون ثابت و بدون إتجاه عام	78
5	اختيار أفضل فترة إبطاء وفق نموذج ARDL	78
6	تقدير نموذج ARDL	79
7	اختبار Breuch-Godefrey للارتباط الذاتي للبواقي	79
8	يوضح اختبار ARCH لعدم ثبات التباين	80
9	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	80
10	اختبار الحدود Bound Test	81
(1-11)	نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين	81
(2-11)	نتائج تقدير العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرين	82
(1-12)	الشكل البياني المجموع التراكمي البواقي المعاودة (Cusum)	82
(2-12)	الشكل البياني المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	83
13	اختبار السببية	83

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
DEP	النفقات العامة
DF	اختبار ديكي فولر
ADF	اختبار ديكي فولر المطور
ARDL	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأ
AIC	معيار اكايك
SCH	معيار شوارتز
KPSS	Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin
FC	إحصائية فيشر
R^2	معامل التحديد
DDEP	النفقات العامة بعد إدخال الفروقات
DGDP	الناتج المحلي الإجمالي بعد إدخال الفروقات
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية
Dw	دوربن واتسون

مقدمة

مقدمة:

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، حيث تشهد الدول تطورات اقتصادية تحتم عليها مواكبة التغيرات، ويقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة وذلك بغية تحقيق نمو اقتصادي شامل، من خلال إنعاش اقتصادها وتطوير برامجها ومخططاتها.

وتعتبر النفقات العامة أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فالنفقات العامة هي الأداة الرئيسية للدولة، لتحقق الأهداف الاقتصادية وغيرها ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريقة سياسة النفقات العامة هي تحفيز النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه سواء المتقدمة منها أو النامية، كونه يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تظهر تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو مرآة عاكسة للوضعية الاقتصادية السائدة وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في النفقات العامة ممثلة في البرامج الضخمة التي أقِّرت خلال الفترة 2001 ـ 2015 وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 ـ2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 ـ 2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010 ـ 2014) والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

1- الإشكالية:

الجزائر كباقي الدول تسعى إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث اتبعت سياسة إنفاقية توسعية خلال السنوات الأخيرة، ومن خلال دراستنا هذه سنحاول دراسة العلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، ومن هنا تبرز لدينا الإشكالية الرئيسة التالية:

ما طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 - 2021)

الأسئلة الفرعية:

من خلال ما سبق تتبادر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل هناك تأثير للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- هل هناك علاقة تكامل مشترك بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

3- هل النفقات العامة تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1- هناك علاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- يوجد علاقة تكامل مشترك بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

3- وجود علاقة سببية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

مبررات اختيار الموضوع:

من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع الدراسة الحالية

- جاء مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو بعدما عانت الجزائر من أزمات على الصعيد الاقتصادي.

- معرفة العلاقة التي تربط النفقات العامة بالنمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في استنتاج نموذج يستخدم لتحديد العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نماذج ARDL المبني على اختبار حدود التكامل المشترك وتحديد العلاقة الترابطية بين المتغيرين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على بعض مفاهيم النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

- دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

-اختبار اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة.

1. **حدود الدراسة**

الإطار المكاني: لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الدولة الجزائرية الذي عرف توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي اللذان يعتبران من المؤشرات الاقتصادية المهمة.

الإطار الزماني: أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات خلال الفترة.

منهج البحث:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتوضيح العلاقة النظرية بينهما.

كما استخدمنا المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة المدروسة واستنباط النتائج، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي الإحصائي (أسلوب كمي) لبناء نموذج قياسي، وتحليل النتائج.

مرجعية البحث: أثناء انجاز هذا البحث استخدمت الأدوات الآتية:

- اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات، وكانت هذه المراجع باللغتين العربية الأجنبية.
- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على البيانات الحديثة.

- **صعوبات البحث:**

إن الصعوبات التي تلقيتها أثناء انجاز البحث، لا تختلف في وجودها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها في: التضارب الكبير في بعض البيانات والإحصاءات باختلاف مصادرها.

هيكل الدراسة:

سنحاول في دراستنا هذه الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، ومن أجل هذا قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: الجانب النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي، وقد تم تقسيمه على مبحثين:

المبحث الأول: النفقات العامة والنمو الاقتصادي –مفاهيم عامة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي: الدراسة القياسية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، الذي تم تقسيمه أيضا إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهيد:

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل إعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد، كما أن تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى.

ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم لمختلف الدول، من هنا يعد هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي ترفع من معدلاته، ونظرا للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي قد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر إلى دراسته وتحليل نماذجه.

وهدفنا في هذا الفصل هو إظهار مختلف الوسائل المتعلقة بالإنفاق العام من خلال التطرق إلى أسس ومفاهيم عامة حول سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وذلك في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى دراسة حالة لمختلف الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الميدان، سواء الدراسات باللغة العربية أو الأجنبية.

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت النفقات العامة في حالة تزايد مستمر، وأصبحت كأداة ووسيلة تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ولهذا أصبحت النفقات العامة تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة وترشيدها

الأموال اللازمة لتحقيق الإشباع العام لسد الحاجات العمومية، وإن الدولة تقوم بشراء السلع والخدمات اللازمة لتحقيق هذا الإشباع تبعا للفلسفة التي تنتهجها الدولة أي الدور الذي تقوم به لتطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها وإن هذه الحاجات آخذة في الازدياد مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: ماهية النفقة العامة

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، كما انه ومع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت، لكن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعي في تحديد حجم النفقات العامة ومختلف أنواعها.[1]

أولا: تعريف النفقات العمومية

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العمومية نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها، بحيث تعرف النفقات العمومية على أنها:

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001– 2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، ص 30

1- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تلبية حاجات عامة.[1]

2- وتعرف كذلك (بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص معين بقصد تحقيق نفع عام).[2]

3- تعرف النفقة العامة أنها مبلغا من المال يغلب عليه الطابع النقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[3]

4 - وهي مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض ما.[4]

5- مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة.[5]

ثانيا: شكل النفقات العامة

غالبا ما تكون النفقات العمومية على شكل نقدي يتمثل في ما تمنحه الهيئات العامة مقابل ما تتحصل عليه من سلع وخدمات ضرورية للقيام بالمشاريع المتكفل بها أو لتسوية أجور مستخدميها.[6]

كما يمكن للدولة أن تسدد أقساط قروضها بصفة عينية أو أن تلبي حاجياتها بالاستيلاء عنوة على الأملاك الخاصة إذا كانت هناك منفعة عامة بالإضافة إلى منح المساعدات والإعانات، غير أن هذا الشكل من الإنفاق يبقى ضئيلا مقارنة بالمبالغ النقدية لكن من السهل تقييمه نقدا وإضافته إليها.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية ط1، بيروت، لبنان2006، ص28

[2] منصور ميلاد يوسف، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، ط1، طرابلس، 1991، ص20

[3] محمد خير العكام، **المالية العامة1 الإيرادات والنفقات**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2018، ص33

[4] نائل عواملة، **الإدارة المالية في النظرية والتطبيق**، دار الفرقان، 1983، ص77

[5] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، ص41

[6] حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص174.

إن المزايا العينية كالسكن المجاني أو الشرفية كمنح الأوسمة أو النقدية كالإعفاءات الضريبية لا تعتبر من النفقات العمومية.[1]

الفرع الثاني: تقسيمات النفقة العامة

أولا: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

النفقات العامة للدولة يمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية :

أ – **النفقات العامة الاقتصادية:** وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، والمنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل.

ب – **النفقات العامة الاجتماعية:** تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية، مثل: المبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد، كما تتضمن النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

ج – **النفقات العامة الإدارية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه.

د – **النفقات العامة العسكرية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة، وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب.

هـ – **النفقات العامة المالية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

[1] عادل حشيش، مصطفى رشدي، **مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر،1998، ص148.

ثانيا: تقسيم النفقات حسب دوريتها وانتظامها

نميز وفقا لهذا التقسيم حسب الانتظام والدورية ما بين نفقات عادية ونفقات غير عادية:[1]

أ – **النفقات العادية:** هي النفقات التي تغطيها الإيرادات العادية كالضرائب ومداخيل أملاك الدولة، وهي التي تظهر دائما وتذكر بانتظام في الميزانية، وتستخدم لإشباع الحاجات الدائمة للدولة مثل: الأجور والمرتبات، المنح، التعويضات ...الخ

ب– **النفقات الغير عادية:** هي النفقات التي تغطيها الإيرادات غير العادية كالقروض ولا تظهر دائما ولا تتكرر بانتظام في الميزانية وهي نفقات ذات طبيعة استثنائية تظهر إلا في الحالات الطارئة كالحروب والكوارث الطبيعية ...إلخ، وهي نفقات لا تتكرر سنويا.

ثالثا: تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها

حيث يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة إلى قسمين:[2]

أ – **نفقات عامة مركزية:** تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكاملة مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية، ويتحمل المجتمع عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة.

ب – **نفقات عامة محلية:** تعتبر النفقة العامة محلية إذا كانت موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة مثل نفقات إيصال الكهرباء والماء والهاتف، ويتحمل عبأها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المالية العامة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص110،

[2] محمود حسين الوادي، **مبادئ، المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006 ص : 124- 125.

رابعا: تقسيم النفقات حسب آثارها في الإنتاج القومي

تقسم حسب هذا المعيار إلى قسمين:

أ – **نفقات عامة حقيقية:** هي النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة.

ب – **نفقات عامة تحويلية:** وهي النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولا تفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القدرة الشرائية فيما بين الأفراد والمجتمعات.

الفرع الثالث: ترشيد النفقات العامة

أولا: تعريف ترشيد الإنفاق العام

يعرف على أنه تحقيق أكبر نفع للمجتمع، عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة، وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.[1]

ثانيا: ضوابط النفقات العمومية

وتتمثل الضوابط في:[2]

أ – **تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:** أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من الموظفين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

---

[1] حاكمي كريمة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي** – دراسة قياسية خلال 1970–2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة ، العلوم الاقتصادية اقتصاد كمي، جامعة أكلي محند أو لحاج، بويرة، ص29

[2] بالعاطل عياش، نوي سميحة ، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر** ، 2013 ص 5 – ص6

ب – **إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:** تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية:

التكاليف الاستثمارية، الدراسات التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشرع.

ج – **الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

د – **تجنب الإسراف والتبذير:** هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن التقدير اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي....الخ

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير إقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس عادة هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع .

الفرع الأول: تعريف وقياس النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة والمستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

كما يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[2]

أو يعرف على أنه تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي أو الناتج المحلي الإجمالي مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي.[3]

وبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة أن للنمو الاقتصادي الخصائص التالية:

1 – يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني

---

[1] إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص333.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر، 2006، ص77.

[3] - David begg, macro economie , 2eme Ed, Paris, demod, 2002, p103.

2 – أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم .

3 – يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل.[1]

أ – الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى). وهو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل الإنتاج ذا جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو الخارجي.

ب – الناتج الداخلي الخام:

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعيشون في الخارج، أي من طرف عوامل الإنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

– إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي.

[1] - Stanley Fischer et autre , macroeconomic, 2eme edition, edition Duand, paris, 2002, p68.

الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

توجد العديد من العوامل التي تؤدي تركيبها في نسب عقلانية مختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وعند وضعها في شكل مجموعات يمكن حصرها أساسا في العمل، تراكم رأس المال والتقدم التقني.

1 – العمل: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل والمتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال (التكوين مثلا).

2- تراكم رأس المال: يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني، إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار، أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

3- التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر وبنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن، فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يفرض في الواقع تغير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه مدعو لتحسين وتطوير الأداء الاقتصادي.

كما يمكن تعريفه على أنه "السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان"[1]

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل، عمان، 1999، ص37.

المطلب الثالث: آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

اختلفت نتائج الأبحاث في تحديد طبيعة تلك العلاقة نتيجة لاختلاف الأسس والفرضيات التي انطلقت منها، فبعض الدراسات توصل لوجود علاقة موجبة في حين كشفت أخرى عن العلاقة السالبة بينهما.

أولا: العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

يؤكد رام (1986) بأن القطاع العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص،[1] كما أن أشاور(1990) يشير إلى أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي. أما أليكسيو (2009) في دراسة له حول دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005، فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو بذلك يوافق ما جاء به من قبل أشاور(1990).[2]

ومن جهة أخرى فإن عديد الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، حيث يشير "شيهي(1993)" إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاما بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15% أما إذا تجاوز 15% فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي وذلك كما يوضحه الشكل الآتي:

---

[1] Eric Engen, Jonathan Skinner. Fiscal policy and economic growth, national Bureau research, Working paper n 4223, 1992 p7(www.nber.org/papers/w4223) reviewed on 23/03/2018

[2]–Constantinos Alexiou: op-cit PP4.5

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

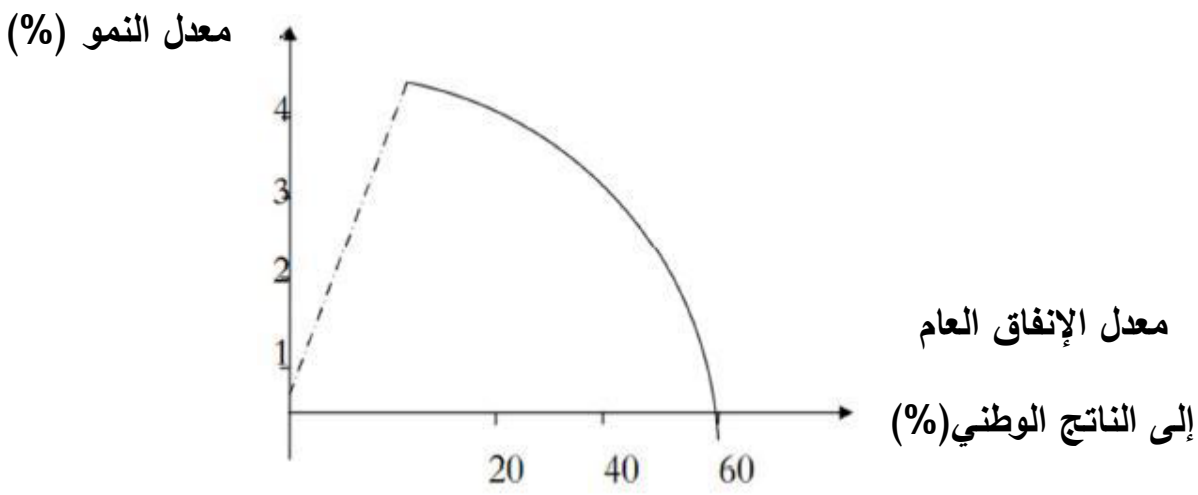

Source: Pascual, Marta and Alvarez-García, Santiago, Government Spending and Economic Growth in the European Union Countries: An Empirical Approach (July 2006).

ويظهر لنا من الشكل السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية، دفاع عن ملكية الأفراد و المؤسسات وتنظيم للسوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حوالي 15% ، وبعدها فإن أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي يفوق 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي . ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي[1] وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها الكفاءة التكنولوجية المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

[1]Constantinos Alexiou: op-cit PP6

ثانيا: العلاقة السلبية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي:

قام "knob" سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970-1995) توصل من خلالها إلى أن حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي "Henrikson سنة 1990" و"Folster سنة 2001" حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة(1970-1995) كما أشار "Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات الرأسمالي مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1995) وترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى:

1-أثر الإزاحة: يترتب على التوسيع في الإنفاق العام إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني، لذلك يعتبر أثر الإزاحة أهم اثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العام.

2-مشكل التمويل: إن أول هاجس تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح آثار سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل فباللجوء إلى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة وبالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار وتراجع الإنتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يقود إلى إحداث التضخم.

3-عدم الكفاءة: يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص ورغبة منه في المنافسة والتوسيع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل وعليه ينظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

4-غياب الإبداع والابتكار: يفتقر القطاع العام سواء في طرق إنتاجه أو نوعية منتجاته

لعنصر الإبداع والابتكار ومرد ذلك هو غياب المنافسة والرغبة في التوسيع مؤديا إلى الجمود الفكري والركود التكنولوجي، ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي .

تتأثر عموما العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بخصائص البلد محل الدراسة (القدرة على التنظيم ومستوى التقدم التقني) فترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي

حاولت العديد من الدراسات إبراز طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على مختلف اقتصاديات، ولهذا الغرض سنقوم بعرض أهم تلك الدراسات من خلال هذا المبحث.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة زين العابدين بري[1] 2002: بعنوان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة "1970-1998"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، معتمد على نموذج الأجل الطويل (الحركي) وأوضح أن هناك علاقة ارتباط طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال الثابت وكذلك مقدار العمل، وعلى نموذج الأجل القصير(الساكن) أوضح أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج حيث إن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق موجبة، ولكن أقل من واحد صحيح.

2- دراسة طاوش قندوسي[2] 2014: بعنوان تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1970-2012،

---

[1] زين العابدين بري، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970-1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م15، ع2**، جامعة الملك سعود-الرياض-المملكة العربية السعودية، قبل النشر 1422/01/27هـ

[2] طاوش قندوسي ، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه:غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جلمعة آلي بكر بلقايد، تلمسان 2013-2014.

مستخدما المنهج التجريبي ومعتمد على نموذج رام (Ram1986)، وأظهرت النتائج وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ونفقات التسيير هي التي تحفز النمو الاقتصادي الجزائري عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

3- دراسة سليماني فريدة[1] 2014: بعنوان دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر (1970-2012)، و تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية في الجزائر، والدور الذي تلعبه الدولة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي من خلال إنفاقها العام، مستخدمتا المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، ثم استخدام المنهج التجريبي في الجزء التطبيقي، واستنتجت أن كل من سلسلتي النمو الاقتصادي والنفقات العمومية غير مستقرتين وهما متكاملتان من الدرجة الأولى، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ترشيد الإنفاق العام والتحكم فيه بالشكل الذي يضمن دعم عملية النمو الاقتصادي.

4- دراسة ليلية غضابنة[2] 2015: بعنوان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "1990-2012"

وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واستخدمت في ذلك المنهج التجريبي ونموذجي Ram و Barro، وتوصلت إلى عدم سكون المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول. وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

---

[1] سليماني فريدة، **دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر(1970-2012)**، مذكرة الماستر، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة، 2014/2013.

[2] المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية،"1990-2012"ليلية عضابنة،**العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر:دراسة قياسية للفترة 1990-2012**، المجلد2، العدد1، 2015، عمادة البحث العلمي، 2015.

5- دراسة إيمان بوعكاز[1] 2015: بعنوان أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ومعرفة الأثر الذي أحدثه التغير في سياسة الإنفاق العمومي المدرج ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مستخدمتا في ذلك المنهج الاستدلالي والمنهج الاستقرائي، وأظهر التحليل التجريبي أن سياسة الإنفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر

6- دراسة جوادي علي[2] 2017: بعنوان دراسة اقتصادية قياسية لأثر النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر. وتهدف إلى دراسة العلاقة الارتباطية بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية للتنمية البشرية، استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي ومنهج القياس الاقتصادي إضافة لاستخدام نماذج Panel ، ومن أهم استنتاجات هذه الدراسة، العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي هي علاقة جدلية كل منها يؤثر على الآخر بطريقة أو بأخرى، الدول العربية استطاعت الزيادة في المؤشرات التعليمية، خلصت الدراسة المقطعية أن كل المؤشرات التعليمية والصحية مرتبطة بالدخل ومكونات الإنفاق المختلفة في البلدان العربية تتوفر فيها البيانات وهذا بدرجات متفاوتة ماعدا مؤشر صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية الذي كان ارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا.

---

[1] إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2011)، لنيل شهادة دكتوراه LMD: غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، نوقشت في 2015/10/29.

[2] جوادي علي، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي(غير منشورة)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي(ENSSEA) , 2017/2016

7- دراسة لامية شين[1] 2018: بعنوان دراسة السببية والتكامل المتزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2016) والهدف من الدراسة هو إبراز أهمية أساليب أدوات القياس الاقتصادي، النماذج القياسية والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية، واستخدمت المنهج الوصفي لشرح مختلف متغيرات الدراسة ومنهج دراسة حالة لإثبات هذه العلاقة وطبيعتها في الجزء التطبيقي، وأهم الاستنتاجات وجود علاقة تكامل متزامن في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام في المدى الطويل، وعدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في المدى القصير.

8- دراسة بن فاضل سامية[2] 2018: بعنوان النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة(2001-2016)

هدف الدراسة توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الانفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، واستخدمت المنهج الوصفي لتوضيح ما يتعلق بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي والمنهج الكمي الذي يتعلق بالجانب التطبيقي، وتوصلت إلى أن هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى الأثر ضعيف ومحدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام.

---

[1] لامية شين، **دراسة السببية والتكامل المتزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)**، مذكرة ماستر: غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي2017-2018.

[2] بن فاضل سامية، **النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة(2001-2016) دراسة تحليلية قياسية**، مذكرة ماستر(غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة Manh Vu Le[1] 2005: بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق العام والنمو الاقتصادي: الأدلة التجريبية للفترة 1970-2001

Foreign direct investment, public expenditure and economic growth: the empirical evidence for the period 1970–2001

والهدف هو دراسة العلاقات المتبادلة بين النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ومن أهم استنتاجات الدراسة، الإنفاق العام غير الرأسمالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وتبين النتائج أيضا أنه يمكن للإنفاق المفرط في الإنفاق الرأسمالي العام إعاقة الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- دراسة MALEX MINTZ[2] 2014: بعنوان نفقات الدفاع والنمو الاقتصادي وعوائد السلام

DEFENSE EXPENDITURES, ECONOMIC GROWTH, AND THE "PEACE DIVIDEND.

الهدف من الدراسة هو مدى تأثير انخفاض مستويات الإنفاق العسكري من الولايات المتحدة على النمو الاقتصادي هو سواء مباشر أو الغير مباشر و فوري أو مؤجل، والنتائج الواردة في هذه الدراسة تكشف عن وجود تأثير غير مباشر، تأخر تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي. لكن أكثر تحديدا وجدنا انخفاض الإنفاق العسكري على المدى الطويل.

3- دراسة Lingxiao WANG وآخرون،[3] 2016: بعنوان العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في رومانيا: هل يخضع لقانون فاغنر أو كينز؟

[1] Manh Vu Le,Foreign direct investment, public expenditure and economic growth:the empirical evidence for the period 1970–2001, **Applied Economics Letters**, 12, 2005,pp: 45–49.

[2] ALEX MINTZ, **DEFENSE EXPENDITURES, ECONOMIC GROWTH, AND THE "PEACE DIVIDEND**, **The American Political Science Review,**Vol. 84, No. 4 (Dec., 1990), American Political Science Association,2014 , pp. 1283-1293

[3] Lingxiao WANG **, The relationship between public expenditure and economicgrowth in Romania: Does it obey Wagner's or Keynes's Law?**, **Theoretical and Applied Economics,** Volume XXIII, No. 3(608), Autumn, (2016), pp 41-52

The relationship between public expenditure and economic growth in Romania: Does it obey Wagner's or Keynes's Law?

الهدف من الدراسة هو دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من منظور كينز وفاغنر قانون رومانيا، المنهج المتبع في هذه الدراسة ARDL واختبارات حدود على اختبار خمسة تمثيلات مختلفة لقانون فاغنر أو قانون كينز، الاستنتاجات من هذه الدراسة، اختبارات الحدود تبين أن هناك علاقة طويلة الأجل ومستقرة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الذي هو أحادي الاتجاه من الإنفاق الحكومي للنمو الاقتصادي.

4- دراسة [1]: 12May 2018 ,Dahun Shisha Dkhar and UtpalKumar De

Public expenditure on agriculture and economic growth: a case study of Meghalaya

هدف الدراسة العلاقة بين الانفاق العام في الزراعة والنمو الاقتصادي.

بيانات الدراسة للفترة(1984-2014) تم الحصول عليها من بنك الاحتياطي الهندي و مديرية الاقتصاد و الإحصاء.

توصلت إلى الحاجة في زيادة الإنفاق الزراعي، الزراعة في مغلايا هي تقليدية ولكن التنمية في هذا القطاع متميز كمحرك للنمو الاقتصادي.

ينبغي على الحكومة زيادة الإنفاق على الزراعة و القطاعات المتحالفة معها بطريقة متوازنة، وأن تعزز الروابط بين قطاعات مختلفة من خلال سلاسل القيمة. هذا من شأنه زيادة الدخل التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الاقتصادية للدولة وينبغي التركيز على الأنشطة التي لها تأثير أكبر في التنمية.

1- Dahun Shisha Dkhar* and Utpal Kumar De , Public expenditure on agriculture and economic growth:
a case study of Meghalaya, **Agricultural Economics Research Review**, 31 (2), Department of Economics, North Eastern Hill University (NEHU), Shillong-793022, Meghalaya, India, 2018,p: 271-279

5- دراسة SheillaNyasha, Ph.D ،Accepted 9 October 2019[1]:

بعنوان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: استعراض للأدب الدولي

THE IMPACT OF PUBLIC EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH: A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE.

هدف الدراسة، تعرض هذه الورقة أدبيات نظرية وتجريبية عن العلاقة بين الحكومة وقد تم استعراض الإنفاق والنمو الاقتصادي بالتفصيل. تم التركيز على استعراض الأدبيات وقيم ذلك أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، واستخدم في ذلك المنهج التحليلي، والنتائج من هذه الدراسة هي أيضا متفاوتة على نطاق واسع، على الرغم من أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وجد أن تكون غير حاسمة، وجدت الإنفاق الحكومي ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

6- دراسة Gustavo Canavire-Bacarreza [2] 2019:بعنوان تحديد وتجزئة تأثير اللامركزية المالية على النمو الاقتصادي

Identifying and disentangling the impact of fiscal decentralization on economic growth.

والهدف من الدراسة معالجة مسألة الذاتية الناتجة عن السببية العكسية والعوامل غير المعالجة اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي، والنتائج المتوصل إليها تبين أن زيادة بنسبة 10% في حصة الإنفاق دون الوطني في مجموع الحكومة العامة والنفقات ستزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 0.42 نقطة مئوية، في حين أن نسبة 10% زيادة في حصة الإيرادات دون الوطنية في مجموع الإيرادات الحكومية العامة سوف تزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 0.41 نقطة مئوية.

[1]- Sheilla Nyasha, Ph.DTHE IMPACT OF PUBLIC EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH:
A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE, **Folia Oeconomica Stetinensia,** Volume 19 (2019) Issue 2,DOI: 10.2478/foli-2019-0015 ,2019 p:21

[2] Gustavo Canavire-Bacarreza, Identifying and disentangling the impact of fiscaldecentralization oneconomic growth, **IDB WORKING PAPER SERIES**, IDB-WP-1037, pp: 1- 46.

7- دراسة Nilofer Hussaini[1] 2020: بعنوان النمو الاقتصادي والتعليم العالي في دول جنوب آسيا: الأدلة المستمدة من الاقتصاد القياسي

Economic Growth and Higher Education in South Asian Countries: Evidence from Econometrics

تبحث هذه الورقة في التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والوصول إلى التعليم العالي في دول جنوب آسيا، تفسير هذا التفاوت، استخدم في ذلك التكامل المشترك، وأكد البحث إيجابية على المدى الطويل السببية بين النمو الاقتصادي لدول جنوب آسيا ونسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي، إذا كان الجنوب تواصل الدول الآسيوية نمطها الحالي في إيلاء اهتمام أقل للتعليم العالي من خلال تخصيص حصة منخفضة من الاستثمار على ذلك، وضعف تكوين رأس المال البشري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة وجنوب آسيا حيث الدول الغنية ستبقى أغنى والدول الفقيرة ستظل فقيرة مع الفجوة المتبقية غير مختصرة.

8- دراسة Myeong Hwan Kim[2] 2020: بعنوان الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي في كوريا الجنوبية

The Economic Consequences of Government Spending in South Korea.

هدف الدراسة هذه الورقة تبحث العلاقة بين نسبة الإنفاق الحكومي ونسبة إنفاق القطاع الخاص، ونسبة الإنفاق الإجمالية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية باستخدام البيانات السنوية من 1953 إلى 2016، من أهم الاستنتاجات، منحنى BARS لنسبة الإنفاق الخاص، وهي القيم المثلى للسنة الحالية وسنة واحدة متغير متخلفة هو

[1]- Nilofer Hussaini , Economic Growth and Higher Education in South Asian Countries: Evidence from Econometrics**, International Journal of Higher Education,** Vol. 9, No. 2, 2020, p p: 118, 125.

[2]- Myeong Hwan Kim, The Economic Consequences of Government Spending in South Korea, **''The Economic Consequences of Government Spending in South Korea'',** Volume 40, Issue 1, Myeong Hwan Kim and Yongseung Han and Heather L.R. Tierney and EréndiraYareth Vargas López,February 05, 2020, pages 308-315.

78.06% و 79.38% على التوالي والقيم المثلى للسنة الحالية و 107.80% متخلفة عن نسبة الإنفاق الإجمالية للسنة الواحدة.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

سيتم التركيز على الدراسات السابقة من خلال ثبات المتغيرات والأداة والبيئة والفترة الدراسية والنتائج المتوصل إليها في كل دراسة.

من حيث المتغيرات لقد تناولت أغلب الدراسات نفس المتغيرات، المتغير المستقل النفقات العامة، والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي إلا أن دراسة **Manh Vu Le** أضافوا متغير ثالث وهو الاستثمار الأجنبي المباشر

كما تنوعت الدراسات في استخدام النماذج كدراسة **طاوش قندوسي** استخدم نموذج RAM، **ليلية غضابنة** استخدمت نموذج RAM و Barro ، جوادي علي استخدم نماذج panel.

كما اختلفت فترة الدراسات من دراسة إلى أخرى وكذلك حجم العينة كما هو في دراسة **جوادي علي** والتي هي الدول العربية، ودراسة **MALEX MINTZ** كانت حول الولايات المتحدة، ودراسة **Lingxiao WANG وآخرون** كانت الدراسة على رومانيا.

ومن حيث النتائج توصلت أغلب الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة على كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها، إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في النمو الاقتصادي.

لقد قامت الدراسة من خلال هذا الفصل بإعطاء صورة واضحة عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية وملخص لأهم المفاهيم النظرية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهو يظهر أن النفقات العمومية أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية.

ويعتبر الإنفاق العام المحور الذي يستند عليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، فهو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعد هو الآخر من أهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية للعلاقة بين

النفقات العامة والنمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد التعرض في الفصل الأول للأدبيات النظرية للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي وللتأطير التطبيقي لمواضيع المتغيرين المتمثلين في الدراسات السابقة، سنسعى خلال هذا الفصل إلى دراسة قياسية للعلاقة بين متغيرات الدراسة بأدوات قياسية وذلك بناءا على بيانات سنوية خلال الفترة ما بين (1990-2021) والتي تخص الاقتصاد الجزائري.

وسوف نسعى خلال هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة التبادلية بين النفقات العامة و النمـــو الاقتصادي وذلك من خلال إتباع أساليب تحليل السلاسل الزمنية من أجل معرفـــة درجة الاستقرارية وكذا تكاملها من خلال مجموعة من الاختبارات نذكر منها : اختبار جذر الوحدة (ADF) وكذا اختبار التكامل المشترك (ARDL) ،اختبار السببية .....ألخ.

وذلك بالاعتماد على بيانات المتغيرات في قيمتها الحقيقية مقاسه بالدولار الأمريكي و هذا باستخدام برنامج EVIEWS 12 وكـذا برنامج EXCEL 2007.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول : تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة من خلال مطلبين الأول يتناول تقديم وتحليل متغيرات الدراسة والمتمثلة في النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي وفي المطلب الثاني سوف نستعرض الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة.

المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة

الفرع الأول : تقديم المتغيرات

المتغيرات عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021 أي أن حجم العينة تقدر بـ: 32 مشاهدة والتي تخص الاقتصاد الجزائري أي أن مجتمع الدراسة هو الدولة الجزائرية الجدول رقم (01) نبين فيه باختصار عموميات حول بيانات الدراسة.

الجدول رقم :(01) متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات.

	المتغيرات	الرمز	الوحدة	المصدر	الإشارة المتوقعة
المتغير التابـع	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	مليون دولار	بيانات البنك الدولي	موجبة
المتغير المستقل	النفقات العامة	DEP	مليون دولار	بيانات البنك الدولي	موجبة

المصدر : من إعداد الطلبة

الجدول رقم(01) :معطيات إحصائية حول متغير الدراسة للفترة(1990-2021)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	GDP	DEP
1990	62 048,563	62 975,162
1991	45 715,615	43 193,002
1992	48 003,078	47 306,984
1993	49 945,599	50 622,393
1994	42 543,178	44 041,969
1995	41 764,315	42 934,324
1996	46 941,583	44 211,578
1997	48 177,612	43 567,638
1998	48 187,748	48 157,746
1999	48 640,653	46 028,109
2000	54 790,393	43 130,395
2001	54 744,713	46 712,327
2002	56 760,356	51 155,325
2003	67 863,828	58 109,839
2004	85 332,581	73 040,397
2005	103 198,224	79 326,634
2006	117 027,308	85 557,074
2007	134 977,083	105 014,598
2008	171 000,700	138 062,257
2009	137 211,036	138 008,267
2010	161 207,270	149 886,594
2011	200 013,052	179 807,864
2012	209 058,992	191 536,368
2013	209 755,003	203 891,545
2014	213 810,025	217 059,834
2015	165 979,279	188 140,022
2016	160 034,164	182 728,114
2017	170 097,015	187 203,522
2018	174 910,879	186 005,602
2019	171 767,404	182 726,788
2020	145 009,181	160 495,453
2021	163 044,444	162 721,635

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2023

الفرع الثاني : تحليل معطيات الدراسة

أولا :عرض تطور النفقات العامة

الشكل (2-1): يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر مابين (1990-2021)

الوحدة : مليون دولار

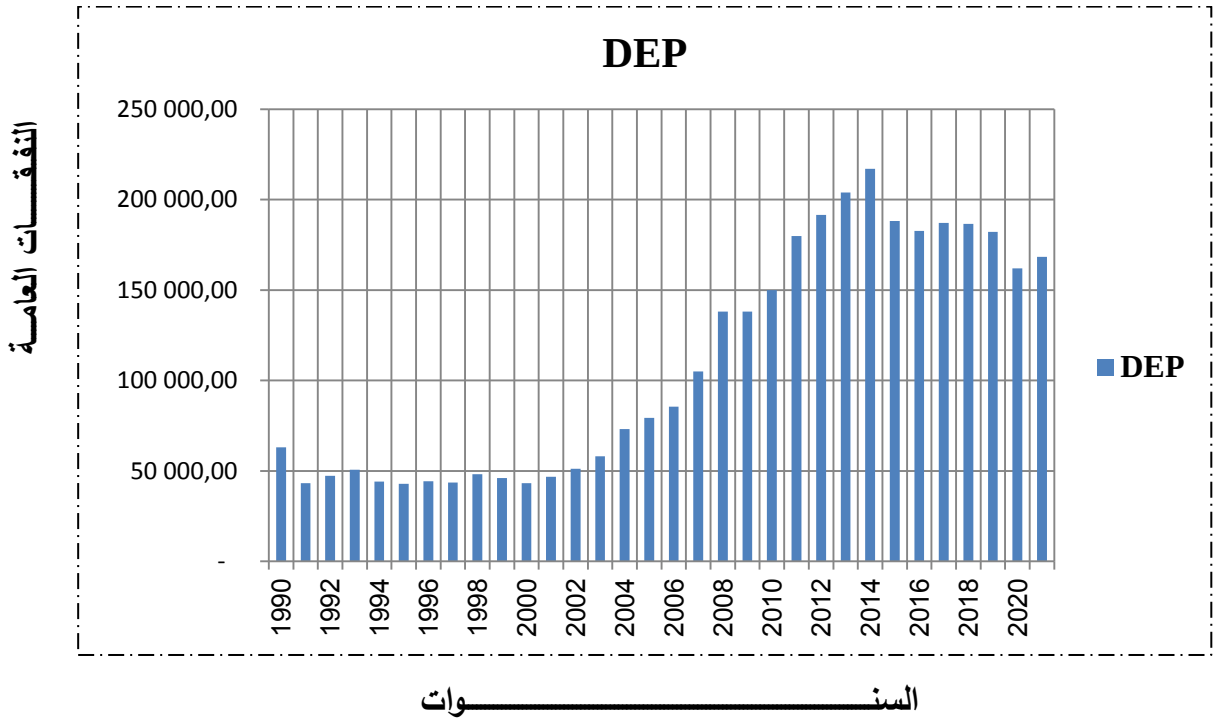

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على EXCEL 2007 وهذا وفق المعطيات المذكورة سالفا

من خلال ملاحظة الشكل (2-1) يظهر جليا التذبذب في مستوى حجم الإنفاق العام من سنة لأخرى خاصة خلال فترة التسعينات وهذا راجع إلى تأثيرات الأزمة النفطية لسنة 1986 وما انجر عنها من تبعات على الاقتصاد الوطني وإجراءات تم اتخاذها تنفيذا لتوصيات المؤسسات المالية الدولية مقابل تقديم مساعدات للجزائر حيث بلغ إجمالي الأنفاق العام حوالي 63 مليار دولار سنة 1990 لينخفض إلى 43 مليار دولار سنة 1991 و تواصل التذبذب بين ارتفاع وانخفاض إلى غاية سنة 2000 حيث بلغ حوالي 43 مليار دولار وتبدأ بعدها فترة تحسن تدريجي إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت ذروتها بقيمة إنفاق تجاوز 217 مليار دولار، الذي تزامن مع الأريحية المالية، أو ما تسمى البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة والناتجة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية نتيجة زيادة الطلب العالمي عليها الأمر الذي سمح للجزائر بإتباع سياسة إنفاقية توسعية و ذلك من

أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها أغلفة مالية معتبرة قصد تحقيق الأهداف المنشودة من ورائها وهي مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2000-2014) وكذا سياسة شراء السلم الاجتماعي نتيجة الأزمات السياسية التي ضربت معظم الدول العربية أو ما عرف بالربيع العربي بين قوسين.

ولتعود بعدها للانخفاض تدريجيا ما بين سنتي 2015 و 2019 حيث بلغت حوالي 182 مليار دولار سنة 2019 وتنخفض بسرعة أكبر لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2020 نتيجة تأثيرات جائحة كورونا وتبعاتها على الاقتصاد العالمي و تبدأ بتحسن تدريجيا وتبلغ حوالي 163 مليار دولار سنة 2021 وهذا نتيجة انتهاج الدولة سياسة إنفاقية توسعية من أجل مساعدة الاقتصاد الوطني على التعافي من آثار الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية التي أثرت على مختلف اقتصاديات العالم.

ثانيا : عرض تطور الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل(2-2): يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين(1990-2021)

الوحدة: مليون دولار

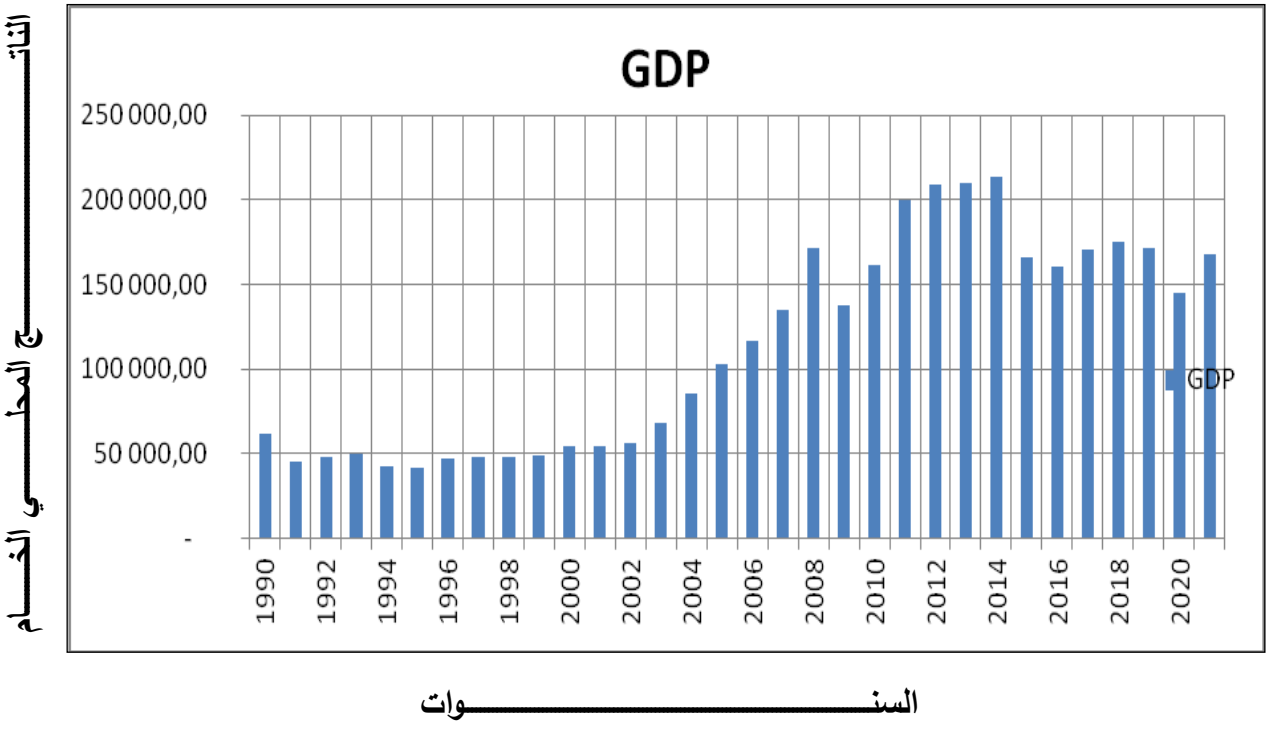

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على EXCEL 2007 وهذا وفق المعطيات المذكورة سالفا

من خلال ملاحظة الشكل (1-2) متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والذي يستعمل على نطاق واسع في مجال التنمية الاقتصادية ، نجد أنه سجل ما قيمته 62 مليار دولار سنة 1990 لينخفض بعد ذلك سنة 1990 إلى حوالي 48 مليار دولار ويبقى في تذبذب بين زيادة ونقصان إلى غاية سنة 2002 التي شهدت تحسن طفيف أين وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 57 مليار دولار و يواصل نموه بوتيرة متسارعة خلال الفترة ما بين (2002-2014) أين بلغ أعلى مستوياته في حدود 214 مليار دولار سنة 2014 وذلك نتيجة الطفرة الحاصلة في الأسواق النفطية العالمية ووصول أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة مما انعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي كون الجزائر دولة ريعية بامتياز.

ليعود إلى الانخفاض مجددا متأثرا بالأزمة العالمية التي أدت إلى نقص الطلب العالمي على النفط مما أدى حتما إلى تراجع الأسعار نتيجة لذلك وكذا جائحة كورونا التي ساهمت في حالة ركود تام للاقتصاد العالمي وما انجر عنه من تبعات على مختلف اقتصاديات دول العالم ليبلغ حوالي 145مليار دولار سنة 2020 إلا أنه ارتفع سنة 2021 إلى حوالي 163 مليار دولار وهذا نتيجة قيام السلطات بانتهاج سياسة تنويع الاقتصاد ومحاولة التقليل من الاعتماد على العائدات البترولية.

المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة

الفرع الأول : الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة الزمنية

أولا : تعريف السلسة الزمنية:[1]

هي عبارة عن سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث أن لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها، يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة t إحصائية مرتبطة بـ y_1.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة من المشاهدات أخذت على فترات زمنية نتيجة تعقب هذه الظاهرة لفترة زمنية طويلة نسبيا وبصورة متتابعة، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الفترة الزمنية متتابعة.

والسلسلة الزمنية تتكون من متغيرين أحدهما مستقل وهو الزمن والآخر تابع وهو قيمة الظاهرة ويمكن كتابة العلاقة بين الزمن وقيمة الظاهرة في صورة دالة كما يلي : $Y=F(T)$ أما قيمة الظاهرة فقد تتغير إما بالزيادة أو بالنقصان وهي لا تتزايد أو تتناقص ولكنها تتأرجح بين الزيادة والنقصان من وقت إلى آخر حسب الفترات الزمنية المأخوذة.

ثانيا: أنواع السلاسل الزمنية الغير مستقرة

1- النموذج TS (Trends Stationary):

هذه النماذج غير مستقرة و تبرز عدم استقراريه تجديدية (déteministe) و تأخذ الشكل :

$$Y_t=f(t)+\varepsilon_t$$

حيث :

f(t) : دالة كثير حدود للزمن(خطية أو غير خطية).

ε_t: ضجة بيضاء

[1] عبد الحميد زنينة، **دراسة و تحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1980-2018)**، مذكرة ماستر:غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي2019-2020.

النموذج الأكثر انتشار $Y_t=a_0+a_1t+\varepsilon_t$ هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطة (Y_t) متعلق بالزمن، لكننا نستطيع جعله مستقر بعد تقدير المعالم ($\hat{a}_1$ و $\hat{a}_2$) بطريقة المربعات الصغرى (MCO)، ونطرح المقدار $\hat{a}_0+\hat{a}_1t$ من Y_t أي $Y_t - (\hat{a}_0+\hat{a}_1t)$.

2 – النموذج DS (Différence-Stationary):

هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم إستقرارية عشوائية (Stochastique) وتأخذ الشكل التالي :

$$X_t=X_{t-1}+\varepsilon_t$$

ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي : $(1-B)^{\alpha} X_t = \beta + \varepsilon_t$

β: ثابت حقيقي. **B:** معامل التأخير.

α: درجة الفروقات.

في غالب الأحيان تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي: $\alpha = 1$ وتكتب $(1-B)^{\alpha} X_t = \beta + \varepsilon_t \leftrightarrow X=X_t+\beta+\varepsilon_t$ وتأخذ هذه النماذج شكلين:

إذا كان $\beta = 0$: يسمى نموذج (DS) بدون المشتقة ويكتب $X_t=X_{t-1}+\varepsilon_t$

إذا كان $\beta \neq 0$: يسمى نموذج (DS) بالمشتقة ويكتب $X_t= X_{t-1}+\beta+\varepsilon_t$

ثالثا : شروط إستقرارية السلسلة الزمنية

نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا كان متوسطها الحسابي وكذا تباينها و تباينها المشترك ثابتة عبر الزمن إذا :[1]

1. تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن $E(Y_t) = E(Y_{t+k}) =\mu$
2. ثبات التباين عبر الزمن

$$var(Y_t)= E[Y_t - E(Y_t)]^2 = var(Y_{t+k})=E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2$$

[1] بوشنه عبد الصمد، اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام ،مذكرة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016،ص30.

3. أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب التغاير، أي على الفرق بين الفترة t_1،t_2 وليس على t_1،t_2 .

$$Cov(Y_t , Y_{t+k})=E[(Y_t -u)(Y_{t+k}-u)]=cov(Y_{t+k}-Y_{t+k+s})$$

الفرع الثاني: اختبار الاستقرارية

قبل دراسة أي نموذج قياسي قصير المدى " نموذج تصحيح الخطأ " أو طويل المدى "علاقة التكامل المشترك"، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية "المتغيرات المستعملة في التقدير"، وذلك بالتحليل التقليدي للسلاسل الزمنية من خلال المنحنى البياني ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات جذر الوحدة، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المشترك).

أولا : اختبار جذر الوحدة بالاختبارات المناسبة

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة والتأكد من استقرارها أو عدمه نستعمل اختبار الجذر الأحادي ديكي فولر (DF) أو اختبار جذر الوحدة ديكي فولر المطور (ADF).

إذا استعملنا اختبار جذر الوحدة (DF) للسلسلة، وهذا بتحديد درجة التأخير "p" باستعمال معياري " AIC" و "SCH" حيث نأخذ القيمة الصغرى، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة . إن اختبارات جذر الوحدة تمكننا من الكشف عن مركبة الاتجاه العام، وتسمح لنا بمعرفة الطريقة المثلى والجيدة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج الغير مستقرة.

1- اختبار ديكي فولر (DF) Dickey-Fuller test:

تعمل اختبارات ديكي – فولر (1979) Dickey –Fuller على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت حتمية (deterministic) أو عشوائية (Stochastic)[1].

[1]-DICKEY D.A .,FULLER W.A. ,distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root,Journal of American Statistical Association, Vol.74 ,n 366,1979,p431.

$|\phi| < 1$: السلسلة Y_t مستقرة, والمشاهدات الحالية لها وزن أكثر من المشاهدات الماضية.

$|\phi| = 1$: السلسلة Y_tغير مستقرة, والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية.

$|\phi| > 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة, والمشاهدات الحالية لها وزن أقل المشاهدات الماضية.

يعتبر اختبار (DF) من أهم اختبارات الإستقرارية, ويعتمد هذا الإختبار على ثلاث نماذج :

$$(1): \Delta y_t = \hat{\phi} y_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t$$

$$(2): \Delta y_t = \tilde{\phi} y_{t-1} + \tilde{c}_1 + \tilde{\varepsilon}_t$$

$$(3): \Delta y_t = \bar{\phi} y_{t-1} + \bar{c}_2 + \bar{b}_t + \bar{\varepsilon}_t$$

*** صياغة فرضية الاختبار:**

الفرضية الصفرية : $H_o : \phi = 1$, إذا كانت $|t_c| < |t_t|$ تكون السلسة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة : $H_1 : \phi \neq 1$, إذا كانت $|t_c| > |t_t|$ تكون السلسة الزمنية مستقرة.

فإذا كانت الفرضية H_o محققة في أحد النماذج الثلاثة فالسلسلة غير مستقرة لأسباب إحصائية .

2- اختبار ديكي فولر المطور(ADF):

في النماذج السابقة كان ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضية, إذا أهملنا الأخطاء لذلك فإن اختبار ديكي- فولر المطور "ADF" عام 1981 عمل على إدراج هذه الفرضية, لذلك فإن الاختبارات تتركز على الفرضية $H_1 : |\phi| = 1$ و على التقدير بواسطة المربعات الصغرى (MCO) مع العلم أن الاختبار يرتكز على النماذج الآتية:

$$(4): \Delta y_t = \hat{\emptyset}\, y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \hat{\varphi}_j \,.\Delta y_{t-j+1} + \hat{\varepsilon}_t$$

$$(5): \Delta y_t = \tilde{c}_1 + \tilde{\emptyset}.y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \tilde{\varphi}_j \,.\Delta y_{t-j+1} + \tilde{\varepsilon}_t$$

$$(6): \Delta y_t = \bar{c}_2 + \bar{b}_t + \bar{\emptyset}.y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \bar{\varphi}_j \,.\Delta y_{t-j+1} + \bar{\varepsilon}_t$$

*** صياغة فرضية الاختبار:**

الفرضية الصفرية : $H_o : \phi = 1$, إذا كانت $|t_c| < |t_t|$ تكون السلسة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة : $H_1 : \phi \neq 1$, إذا كانت $|t_c| > |t_t|$ تكون السلسة الزمنية مستقرة.

حيث يمثل b فترة التأخير وتحدد بأقل قيمة للمعايير :

Schwarz (SC), Hannan-Quinn (HQ) ,Akaike(AIC)

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص DF, بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية Δy_{t-j+K}, حيث: $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$, $\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$ ..... ألخ, ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

3- اختبار فيليب – بيرون PP:

يقوم هذا الاختبار على تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر وذلك للأخذ بعين الاعتبار مشكلة تغير تباين الحد العشوائي ، ويتم في أربع خطوات:

- تقدير النماذج الثالثة الأساسية لاختبار ديكي فولر باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية مع حساب الإحصاءات المرتبطة بها.

- تقدير تباين المدى القصير : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} e_t^2$

حيث e_t يمثل باقي التقدير.

- تقدير معامل التصحيح : s_t^2 (المسمى بالتباين طويل المدى) المحدد انطلاقا من بنية التباينات المشتركة لبواقي النماذج المقدرة مسبقا حيث[1]:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{1}\left(1 - \frac{i}{1+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] DICKEY D.A .,FULLER W.A. ,likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root,Econometrica, Vol 49 , 1981,p1072. Phillips Peter C.B.&.Perron Pierre,Testing for a unit root in time series regression Biometriku,Vol 75 ,Jun 1988,p346

ولتقدير هذا التباين يجب تحديد عدد التأخيرات (troncature de Newey- West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات n : $1\approx4(n/100)^{2/9}$

حساب إحصائية فليبس – بيرون PP :

$$t^*_{\hat{\emptyset}} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\emptyset} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$$ مع

تقارن هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون. فإذا تبين أن PP أكبر من القيمة المجدولة فنقول عن السلسلة أنها تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

4- اختبار KPSS :

في اختبارات جذر الوحدة (عموما) تستخدم اختبارات ADF و PP ، بجانب اختبار الاستقرارية KPSS ، و هذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين ADF و PP في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين ،أكثر دقة و يبدأ الاختبار من هذه العلاقة الأساسية :

$$Z_t=\alpha_{t-1}+\beta+n_t+\varepsilon_t$$

يعتمد اختبار KPSS على مضاعف Lagrange (LM) ، يرتكز على تقدير النموذج الثاني والثالث بحيث نرفض فرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة للفرضية البديلة H_1 ، نقبل استقرارية السلسلة إذا كانت الإحصائية المحسوبة أقل من القيمة الحرجة لفرضية العدم H_0 .

لإجراء هذا الاختبار نقوم بانحدار السلسلة الزمنية على الثابت و الاتجاه العام من أجل حساب سلسلة البواقي e_t ومجموع البواقي الجزئية. بعد ذلك نقوم بحساب الإحصائية LM ، حيث نرفض فرضية الاستقرار عندما تكون الإحصائية المحسوبة LM أكبر من قيمتها الحرجة.

الفرع الثالث: اختبار علاقة التكامل المشترك

أولا : منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأ (ARDL)

يمثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autorégressive Distributed) Lag Model) أهم الطرق القياسية التي لقيت رواجا في أدبيات القياس الاقتصادي، إذ تم تطويره مـن قبل Pesaran سنة 2001 حيث جاء هذا النموذج لسد الفجوة التي تعاني منها النماذج المقترحة من طرف Engle and Granger(1987) و Johansen(1991) ، تتميز عن باقي أساليب التكامل المشترك، حيث يمكن تطبيقها سـواء كانت متغيرات النموذج مستقرة عنـد المستوى: I(0) أو متكاملة من الدرجـــــة الأولى :I(1) أو مزيج بينهما[1].

يتم اختبار التكامل المشترك بواسطة نموذج (ARDL) باستخدام أسلوب اختبار الحدود(Bound Test) ذلك بدمج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) و نمـــــاذج فتـــرات الإبطـاء الموزعـة(Distributed Lag Model)، حيث تكون السلسلة الزمنية دالـة في إبطاء قيمها وقيم المتغيـــرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

ويعد نموذج (ARDL) متطور كونه يتميز عن غيره من النماذج المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بالميزات التالية:

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة الاستقرارية بين المتغيرات سواء كانت بالمستوى أو بالفروق.
- يأخذ النموذج العدد الكافي من فترات التأخر الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام.
- التأكد من المعنوية الإحصائية لمقدرات العلاقة طويلة الأجل، والتأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وفي حالة وجوده ينبغي زيادة فترات الإبطاء حتى يختفي، وينبغي أيضا التأكد من ثبات تباين حد الخطأ و التوزيع الطبيعي للبواقي.

-[1] :Hatice Pehlivan Jenkins and salih TuranKatircioglu, The Bounds Test Approach for Coitegration and Causality between Financial Development, International Trade and Economic Growth: The Case of Cypurs , Journal Applied Economics , Routledge, Volume 42 issue 13, 2010 , p 1706

- يمكننا الحصول على نموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط، إذ أن نموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وبالتالي له القدرة على قياس المعلمات في الأجلين القصير والطويل في وقت واحد.

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير نموذج المدى الطويل، بالإضافة إلى نموذج تصيح الخطأ المقيد وذلك لتحديد الآثار قصيرة المدى ومعامل حد تصحيح الخطأ، بحيث يكون معامل ECT_{t-1} سالب الإشارة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% و بالتالي فعلاقة التكامل المشترك بين المتغيرات منطقية و ليست متدهورة.

يمكن تلخيص خطوات التكامل المشترك ARDL من خلال المخطط التالي :

الشكل رقم (03): يمثل خطوات تطبيق منهج ARDL .

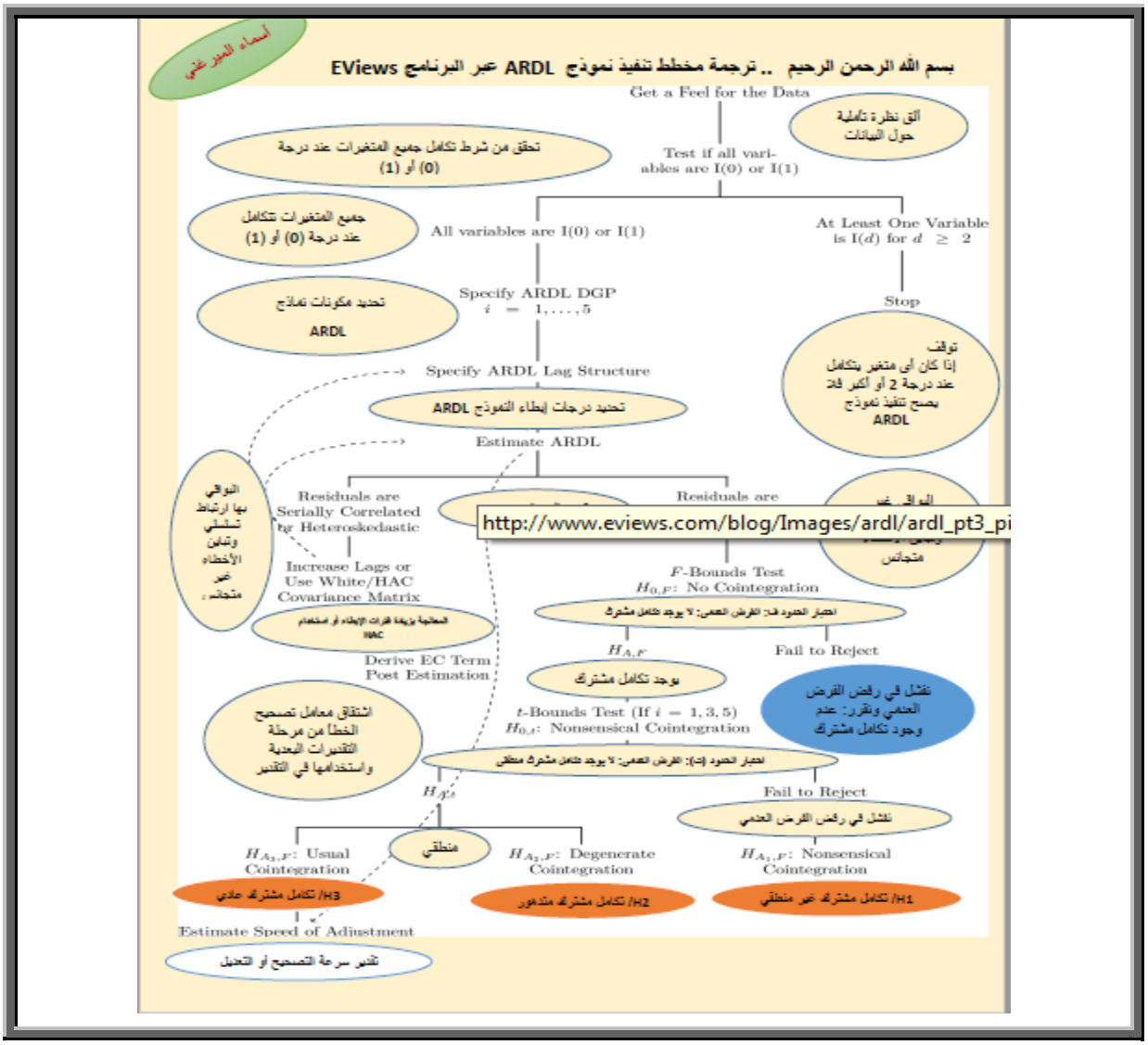

المصدر: https://drive.google.com/file/d/1p8aB

– وفي الأخير دراسة مدى تحقيق خاصية الاستقرار الهيكلي لمقدرات الأجلين القصير والطويل وفق اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ).

فإذا أظهرت النتائج أن كلا منحنيين يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% فهذا يعني أن مقدرات النموذج تتميز بخاصية الاستقرار الهيكل[1].

يأخذ هذا النموذج الصيغة الرياضية التالية[2] :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \varepsilon_t \ldots (3.11)$$

حيث:

βوθ : يمثلان معاملات الأجل القصير (Short-runrelationship)

Δ: الفروقات .

n و m : تشيران إلى درجة التأخير.

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي.

بعد تقدير هذا النموذج يقوم الباحث بالتحقق من وجود علاقة في المدى الطويل أي وجود تكامل مشترك.

باستخدام اختبار الحدود الذي يستند على إختبار (Wald)، وتكون الفرضية المراد اختبارها وفق الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = 0 \\ H_1 : \lambda_1 \# \lambda_2 \# 0 \end{cases}$$

فرضية العدم تنص على عدم وجود تكامل مشترك ، أما الفرضية البديلة تنص على وجود تكامل مشترك.

[1] ساطور رشيد،نمذجة الظواهر الاقتصادية،مطبوعة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة البليدة2020،2021/2،ص17

[2] عبدلي ادريس، العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة : ARDL دراسة تحليلية قياسية للفترة (1987–2018) الملتقى العلمي الوطني الأول حول استشراف التنمية الاقتصادية في ظل النمو السكاني في الجزائر 12 نوفمبر 2019 ، جامعة البليدة 2 – لونيسي على، ص ص 7–8 .

في حالة وجود تكامل مشترك ينتقل الباحث إلى تقدير معادلة الأجل الطويل الموضحة كما يلي :

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \theta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \delta_i X_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (3.12)$$

حيث يتم تحديد فترات الإبطاء اعتمادا على معايير المعلومات الشهيرة.

بعد تقدير العلاقة في الأجل الطويل ننتقل إلى تقدير العلاقة في الأجل القصير بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ والذي يفيدنا في قياس سرعة التعديل في النموذج الديناميكي لإعادة التوازن على المدى البعيد ، تأخذ هذه العلاقة الشكل التالي :

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_i \Delta X_{t-i} + ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots. (3.13)$$

حيث أن :

ECT: معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل أو التكيف التي بها يتم تعديل الاختلال في التوازن في المدى القصير بإتجاه التوازن في المدى الطويل.

الفرع الرابع: دراسة السببية

أولا : السببية حسب مفهوم غرانجر

حسب مفهوم غرانجر للسببية فإنه يمكن القول أن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان توقع هذا الأخير الذي يعتمد بشكل كبير على ماضي X إضافة إلى ماضيه هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضيه، ويشتمل اختبار غرانجر على تقدير الزوج التالي من الانحدارات.

$$y_{t=} c_{1+} \sum_{i=1}^{n} \alpha_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \beta_j X_{t-j} + \mu_{1t} \dots\dots\dots 1$$

$$X_t = c_2 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \delta_j y_{t-j} + \mu_{2t} \dots\dots..2$$

يمكن تمييز أربع حالات:

سببية أحادية الاتجاه من X_t نحو Y_t :

وهذا يعني أن معلمات المتغير X_t المبطئ في المعادلة 1 تختلف إحصائيا عن 0 أي :

$$\sum_{j=1}^{m} \beta j \neq 0$$

و معلمات المتغير Y_t المبطأ في المعادلة 2 لا تختلف إحصائيا عن 0 أي :

$$\sum_{i=1}^{q} \delta j \neq 0$$

تغذية استرجاعية أي : X_t يسبب Y_t و Y_t يسبب X_t.

ويعني هـــذا أن جميع المعلمات للمتغيرين المبطئين في المعادلتين 1 و 2 تختلف إحصائيا عن 0.

لا توجد سببية بين المتغيرين X_t و Y_t و يعني هذا أن جميع المعلمات للمتغيرين المبطئين في المعادلتين 1 و 2 لا تختلف إحصائيا ، أما بالنسبة لخطوات المتبعة في إختبار السببية لغرانجر فيمكن توضيحها في ما يلي :

1. نقوم بتقدير صيغة انحدار المتغير Y_t على مبطأته Y_{t-j} ومتغيرات أخرى إن كان يعتقد أن لها تأثير على Y_t فقط واستبعاد مبطئات المتغير X_t و تسمى هذه الصيغة بالصيغة المقيدة وانطلاقا منها يمكن الحصول على مجموع مربعات البواقي المقيدة RSS_R.
2. نقوم بتقدير صيغة إنحدار المتغير Y_t على مبطأته Y_{t-1} ومتغيرات أخرى إن كان يعتقد أن لها تأثير على Y_t بالإضافة إلى مبطئات المتغير X_t و تسمى هذه الصيغة بالصيغة الغير المقيدة وإنطلاقا منها يمكن الحصول على مجموع مربعات البواقي غير المقيدة RSS_{UR}.
3. إختبار فرض العدم والذي ينص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغير X_t نحو المتغير Y_t أي: $H_0: \sum \beta j = 0$.

ولاختبار هذا الفرض يجب حساب إحصائية فيشر F_C من العلاقة التالية:

$$FC = \frac{(\mathrm{RSSR} - \mathrm{RSSUR})/\mathrm{m}}{\mathrm{RSSUR}/(\mathrm{n} - \mathrm{k})}$$

والتي تتبع توزيع فيشر مع m و (n-k) درجات حرية، حيث m يمثل عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير X ، و K هو عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة. فإذا تجاوزت قيمة فيشر المحسوبة F_C القيمة الجدولية F_t عند مستوى دلالة مختار نرفض فرض العدم ونقول أن المتغير X_t يسبب المتغير Y_t.

4. يمكننا إعادة نفس الخطوات السابقة على النموذج 2 وذلك قصد معرفة ماذا كان المتغير Y_t يسبب المتغير X_t كما يمكن تسجيل بعض الأشياء المهمة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء إجراء هذا الاختبار وهي :

*يجب أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة مستقرة.

*تحديد عدد الفجوات الزمنية المختارة في اختبار السببية، يمكن استعمال أحد المعيارين الأكثر استعمالا (Akaike) أو (Schwarz).

*يجب أن يكون حدي الخطأ في النموذجين μ_{1t} و μ_{2t} غير مرتبطين.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

فيما يلي سنتطرق إلى صلب الدراسة التطبيقية وهي اختبار العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي مستخدمين أدوات إحصائية للدراسة التي سبق وتناولناها في المبحث الأول، حيث سنتناول في المطلب الأول عرض النتائج بشكل متسلسل مستخدمين في ذلك الجداول نظرا لسهولتها في التحليل، أما المطلب الثاني سنتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب الأول.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية

إن القيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية والتوصل إلى نتائج دقيقة وواقعية يفرض اللجوء إلى أساليب قياسية حديثة في معالجة السلاسل الزمنية، أي استخدام اختبارات الاستقرارية، التكامل المشترك، السببية، نماذج تصحيح الخطأ على البيانات المستعملة، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression " رغم الحصول على قيمة مقبولة لـ: R^2 وقيم ذات دلالة إحصائية لكل من t و F.

الفرع الأول: دراسة استقرارية المتغيرات

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى عرض البيانات و التمثيل البياني للسلستين و كذا تقدير النموذج.

أولا :عرض المتغيرات والبيانات

تتمثل متغيرات الدراسة في :

إجمالي النفقات العامة ويرمز له بـ: **DEP**

الناتج المحلي الإجمالي ويرمـــــز له بـــ: **GDP**

إذ تمثل جميع البيانات المعبرة عن متغيرات الدراسة سلاسل زمنية لمعطيات سنوية خاصة بالاقتصاد الجزائري معبر عنها بالدولار الأمريكي للفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2021، تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي بتاريخ: 2022/11/15 ولمعرفة استقرارية السلسلة نقوم بالخطوات التالية :

-دراسة الشكل البياني السلسلة.

- دراسة الارتباط الذاتي للسلسلة.

-اختبار جذر الوحدة بالاختبارات المناسبة.

- اختبار التكامل المشترك استخدام منهجية ARDL

ثانيا: التمثيل البياني للمتغيرات:

الملحق رقم (01) يبين لنا التمثيل البياني لسلسلتي المتغيرات محل الدراسة

من خلال التمثيل البياني لسلسلتي النفقات العامة (DEP) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمكننا القول أن السلسلتين غير مستقرتين وربما تحويان على اتجاه عام، وهذا ما سنعمل على تأكيده أو نفيه خلال دراستنا التطبيقية.

ثالثا: تقدير النموذج الخطي البسيط إجمالي الناتج المحلي بدلالة إجمالي النفقات العامة

سنحاول تقدير معادلة خط انحدار إجمالي الناتج المحلي على النفقات العمومية وتكون معادلة خط الانحدار على النحو التالي:

$$GDP= \alpha +\beta DEP +\varepsilon_t$$

حيث: α و β معالم النموذج مقدرة بطريقة المربعات الصغرى.

ε_t : تمثل سلسلة البواقي أو الأخطاء.

وبالاستعانة ببرنامج Eviews12 تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق (02)

*** التحليل والاختبارات الإحصائية :**

يمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

$$GDP = 10395.31 + (0.940258)DEP+ \varepsilon_t$$

من خلال نتائج التقدير تبدو معالم النموذج معرفة ومقبولة إحصائيا: (t stat=23.96) (prob = 0.000)

معامل التحديد (R^2=0.95) يعني95% من حقيقة إجمالي الناتج المحلي تفسر في هذا النموذج بدلالة النفقات العامة والباقي تفسره متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

إلا أن إحصائية داربين واتسون (DW stat=0.49) وهي قيمة تقترب من الصفر مما يدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، و هذا ما يضعف قدرة هذا النموذج على تفسير العلاقة الاقتصادية بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي لأنه من بين الفرضيات الأساسية لهذا النموذج هي أن سلسلة البواقي أو الأخطاء تتبع توزيعا طبيعيا أي أن الارتباط الخطي بين البواقي معدوم و هذا يتنافى مع نتائج التقدير وعلى هذا الأساس سوف نلجأ طريقة ثانية من طرق النمذجة القياسية وذلك بغية إعطاء قراءة صحيحة لطبيعة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي على أن يسمح لنا ذلك بمعرفة مدى قدرة النفقات العامة على التحكم والتأثير في النمو الاقتصادي ومنه مدى فعالية السياسات المنتهجة في تحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

رابعا : الارتباط بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي.

باستخدام السلاسل الأصلية لمتغيرتين : (DEP, GDP) نحصل على الملحق رقم (03) والذي يمكن تلخيصه من خلال الجدول التالي الذي يبين العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (03) : الارتباط بين السلسلتين DEP, GDP

Correlation	GDP	DEP
GDP	1.000000	**0.979846**
DEP	0.979846	**1.000000**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات" Eviews12 "

من خلال الجدول أعلاه : نلاحظ أن العلاقة بين حجم النفقات العامة والنمو الاقتصادي معبرا عنه بإجمالي الناتج المحلي علاقة طردية إيجابية قوية أي أنها تقترب من الواحد وتساوي (0.98) أما القيمة (1) فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

الفرع الثاني : منهجية التكامل المشترك(ARDL)

أولا: استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات السببية والتكامل المشترك هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة، لذلك سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF في المستوى والفروقات الأولى.

1-اختبار ديكي فولر المطور ADF : للقيام باختبار ديكي فولر المطور على كل متغيرة نستعمل طريقة (OLS) لتقدير النماذج القاعدية الثلاثة لكل متغيرة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 تحصلنا على النتائج المدرجة في الجدول أسفله من خلال الملحق(04).

الجدول رقم (04) : النتائج النهائية لاختبار جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%

المتغير	الفروق	القيم الإحصائية	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	درجة التكامل
GDP	المستوى	القيمة المحسوبة	-0.7504	-1.7570	0.561	
		القيمة المجدولة	-2.9604	-3.5628	-1.9520	
		المعنوية	0.8190	0.7009	0.8321	
		القرار	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-5.2412	-5.1609	-5.0757	I(1)
		القيمة المجدولة	-2.9639	-3.5683	-1.9524	
		المعنوية	0.0002	0.0012	0.0000	
		القرار	مستقرة	مستقرة	مستقرة	
DEP	المستوى	القيمة المحسوبة	-0.3778	-2.8946	1.0704	
		القيمة المجدولة	-2.9604	-3.5950	-1.9520	
		المعنوية	0.9011	0.1801	0.9219	
		القرار	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-4.3280	-4.2368	-4.0075	I(1)
		القيمة المجدولة	-2.9639	-3.5683	-1.9524	
		المعنوية	0.0019	0.0115	0.0002	
		القرار	مستقرة	مستقرة	مستقرة	

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

من طريقة " OLS" فإننا نحصل على القيمة المحسوبة التي تخضع لتوزيع ستيودنت، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم أي وجود جذر وحدة.

أما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من إحصائية ستيودنت الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، و بالتالي عدو وجود جذر وحدة أي السلسلة مستقرة.

* بالنسبة لمتغيرة إجمالي النفقات العامة بعد تحليل المخرجات المبينة في الملاحق رقم:

(4-1)،(4-2)،(4-3) نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى وعند إجراء الفرق الأول أصبحت مستقرة و بالتالي فالسلسلة من نوع DS.

* بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي بعد تحليل المخرجات المبينة في الملاحق رقم:

(4-7)،(4-8)،(4-9) نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى وعند إجراء الفرق الأول أصبحت مستقرة، بالتالي فالسلسلة من نوع DS.

إذا السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الأولى (1) عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا : اختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في تقدير نموذج ARDL

يتضح من خلال الملحق رقم (05) أن الإبطاء الأمثل هو (1.1) أي تبطئة المتغيرين التابع و المستقل لفترة واحدة و هذا من خلال معايير AIC ,HQ .

ثالثا : اختبار التكامل المشترك

من خلال الملحق رقم (06) يتضح أن النموذج مبطأ بدرجة (1.1) كما أن معامل التحديد عالي (0.99)

كما تشير احتمالية فيشر إلى معنوية النموذج الكلي عند 05% إضافة إلى إحصائية DW تقريبا (1.67) كمؤشر لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

1-اختبارات صلاحية النموذج

1-1: اختبار مشكل الارتباط الذاتي للبواقي :

يسمح هذا الاختبار باكتشاف الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة (P) لأكبر من 1 ، بحيث أن فرضية العدم التي نريد اختبارها هي :

$$H_0=p_1=p_2=\ldots\ldots=p_p=0$$

إذا رفضنا فرضية العدم ، إذن يوجد مشكل الارتباط بين الأخطاء من الدرجة (P) أكبر من 1، وعليه من أجل تأكيد H_0 هناك إمكانيتين :

إما بالاعتماد على اختبار فيشر لانعدام المعاملات P_i، و أما الاعتماد على الإحصائية (LM) التي لها توزيع X^2 بدرجة حرية P ، حيث إذا :

$$LM=n*R^2>X^2(p)$$

نرفض فرضية استقلالية الأخطاء.

بالاعتماد على اختبار Breuch-Godefrey تحصلنا على النتائج التالية

من خلال الملحق رقم (07) نلاحظ أن إحصائية X^2 أكبر من 0.05 أي ، مما يعني قبول فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

1-2: اختبار مشكل عدم ثبات التباين

و هو يستعمل لاختبار فرضية العدم التي تقر بثبات حد الخطأ العشوائي و يتم ذلك من خلال تقدير النموذج التالي :

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i-1}^{p} \alpha_i \, \varepsilon_{t-i}^2$$

بالاعتماد على اختبار فيشر (F) أو مضاعف لاغرانج $LM=n*R^2$ يمكن قبول أو رفض فرض العدم .

من خلال الملحق رقم (08) نلاحظ أن معنوية إحصائية فيشر أكبر من 0.05، أي مما يعني قبول فرضية العدم بعدم ثبات التباين.

3-1: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

سيتم توضيح التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار Jarque Bera يتضحٍ من خلال الملحق رقم (09) إن احتمال إحصائيته قيمته0.898 أي أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

2- **اختبار الحدود "Bound Test' لنموذج ARDL :**

من خلال هذا الاختبار يمكن معرفة ما إذا كانت هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرين، وذلك من خلال وضع الفرضيتين :

فرضية العدم H_0: لا يوجد علاقة تكامل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي أي لا يوجد توازن طويل الأجل.

فرضية العدم H_1: يوجد علاقة تكامل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي أي لا يوجد توازن طويل الأجل.

من خلال الملحق رقم (10) يتبين:

إن إحصائية فيشر لاختبار الحدود تساوي : 8.80 و هي تتجاوز الحد الأعلى عند مستويات المعنوية 1% ، 2.5% ،5%، 10% أي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي هناك علاقة تكامل طويلة الأجل

3- تقدير العلاقة في المدى القصير و المدى الطويل :

3-1 : تقدير العلاقة في المدى الطويل

يوضح الملحق رقم : (1.11) نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الملحق أعلاه أن العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ، كم أنها ذات معنوية إحصائية مقبولة جدا (Prob=0.000)، بحيث أن الزيادة في النفقات بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.88 وحدة.

2-3 : تقدير العلاقة قصيرة الأجل :

يوضح الملحق رقم : (2.11) نتائج تقدير العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرين.

يتضح من خلال الملحق أعلاه أن متغير النفقات العامة معنوي عند مستوى 5% هذا يعني وجود علاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في المدى القصير.

أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ (-0.50)أي بإشارة سالبة و معنوية عند 5% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل منطقية حيث أن معامل تصحيح الخطأ يشير إلى سرعة العودة إلى الوضع التوازني من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بمعنى أن :50% تمثل سرعة العودة إلى التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي في وحدة الزمن وهي سنة واحدة.

4-اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum of Square)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين و هما تبيان وجود تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد وأظهرت كثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL).

هذا ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني للاختبارات Cusum و Cusum of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معيارين فإننا نرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% و هذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة[1].

1 زقير عادل ،أثر تطـور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصـادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خـلال الفترة (1998-2012) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014-2015

من خلال الرسم البياني الموضح في الملحق رقم (1.12) نلاحظ أن المجموع التراكمي لبواقي المعادة (CUSUM) بالنسبة للنموذج هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%.

كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة(CUSUM SQ) المبين من خلال الملحق رقم (2.12) يقع تقريبا داخل المنطقة الحرجة باستثناء الفترة ما بين 2004 و 2008 و ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل و نتائج الفترة قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: دراسة السببية

نقوم في البداية بتحديد عدد الفجوات الزمنية المختارة في اختبار السببية على السلاسل المستقرة وندخل أقصى تأخير P=1.

لتحديد درجة التأخير نعتمد على المعيارين AIC و SCH و بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 12 نجد أن أفضل فترة إبطاء عند قيمة 1 ومنه درجة التأخير للمتغيرين هي P =1

بعد الحصول على التأخيرات نقوم بإجراء هذا الاختبار ونحصل على الملحق رقم (13)

* بما أن Prob=0.320 و هي أكبر 0.05 نقبل عدم وجود السببية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% وبالتالي النفقات العامة لا تؤثر على النمو الاقتصادي.

*بما أن Prob=0.003 وهي أقل من 0.05 نقبل وجود السببية بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة عند مستوى معنوية 05% ومنه نستنتج أن النمو الاقتصادي يؤثر في النفقات العامة وفي الأخير يمكننا القول أنه هناك سببية في اتجاه واحد وليست متبادلة.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة التي توصلنا إليها

بعد القيم بالدراسة التطبيقية للبيانات والقيام بالاختبارات السالفة الذكر وباستعمال برنامج Eviews12 و بعد قراءة المخرجات و تحليلها يمكننا استخلاص الآتي :

* من خلال تقدير النموذج يتضح أن المعالم معرفة والنموذج مقبول إحصائيا.

*وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

*السلسلتين الزمنيتين لكل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي غير مستقرتين عند المستوى و مستقرتين عند الفرق الأول أي أنهما متكاملتين من الدرجة الأولى I(1).

* النموذج لا يحتوي على مشاكل قياسية.

*وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

*هناك علاقة سببية بين المتغيرين في أحد الاتجاهين بمعنى النمو الاقتصادي يسبب النفقات العامة.

خلاصة الفصل الثاني

قمنا خلال هذا الفصل بدراسة قياسية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي المعبر عنه بمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 1990 إلى غاية 2021 و بعد التعرض لمفاهيم السلاسل الزمنية تعرضنا لبعض المفاهيم المتعلقة بالإستقرارية وكذا التكامل المشترك.

تبين أنه لدراسة أي علاقة بين المتغيرات لابد من توفر شرط الاستقرارية للسلسلة الزمنية في شكلها الأصلي أو بعد إجراء بعض الاختبارات المناسبة كي تصبح السلسة مستقرة ، وذلك لتوفر شروط التكامل المشترك بين المتغيرين والقيام باختبار صلاحية النموذج و إستقراريته و في الأخير دراسة العلاقة السببية بين المتغيرين.

وفي دراستنا التطبيقية للمتغيرات خلال فترة الدراسة توصلنا إلى:

عدم استقرارية السلسة الزمنية للنفقات العامة عند المستوى واستقرت بعد إجراء الفرق الأول، وكذلك الحال بالنسبة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى، مما يسمح لنا بالتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، وكانت نتيجة دراستنا وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي حسب معطيات دراستنا، بالإضافة إلى وجود سببية في إتجاه واحد أي أن النمو الاقتصادي يتسبب في النفقات العامة.

الخاتمـــــة

خاتمة

يعتبر الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية، كما يعتبر النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات التي تحدد وضعية الدولة على مستوى خارطة العالم من الناحية الاقتصادية وكذا السياسية لذا تولي دول العالم أهمية قصوى لتحقيق أعلى معدلات النمو الإقتصادي السنوي مع المحافظة على سيرورة النمو على المديين القصير والطويل، من خلال انتهاج سياسات إقتصادية ومالية تصب في مصلحة تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال التخطيط الجيد والرؤية الثاقبة واستغلال أمثل للموارد المتاحة في سبيل ذلك، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تهدف على تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستدامة.

من خلال دراستنا النظرية حاولنا التطرق إلى المفاهيم العامة لكل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي وأهم المؤشرات المحدد لهذا الأخير وكذا إلى العلاقة بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي بشقيها الإيجابي أو السلبي.

أما من الناحية التطبيقية فقد تطرقنا إلى تقدير العلاقة بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي المعبر عنها بمتغير الناتج المحلي الإجمالي في المديين القصير والطويل، وإلى معرفة إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، وتحديد العلاقة السببية بينهما.

***نتائج اختبار الفرضيات**

بناءا على النتائج المتحصل عليها و إجابة على إشكالية الدراسة و التساؤلات المطروحة يمكننا استنتاج التالي

- صحة الفرضية الأولى و هي وجود علاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر والمعبر عنه بمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي.

- صحة الفرضية الثانية أي وجود علاقة تكامل مشترك بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- صحة الفرضية الثالثة و لكن في إتجاه واحد من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة أي أن النمو الإقتصادي في الجزائر يسبب النفقات العامة، أما في الإتجاه المعاكس فإن العلاقة غير معنوية عند مستوى 05% أي أن النفقات العامة لا تسبب النمو الإقتصادي.

***توصيات**

- ضرورة التحكم في النفقات العامة من حيث المردودية والقيمة المضافة التي تقدمها.
- التخلص التدريجي من أحادية التمويل، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في المشاريع المنتجة والمساهمة في خلق الثروة ومناصب الشغل ومنه تحقيق التنمية.
- إلا أن الإجراء الأخير لابد من إحاطته بالترسانة القانونية اللازمة لمنع بعض الممارسات التي شهدتها الجزائر خلال مرحلة ما، من خلال تغول بعض الخواص على حساب مصالح الدولة، وتحطيم المؤسسات العمومية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحيوية قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات و التكنولوجية المتطورة.
- دعم قطاع المؤسسات الناشئة و مرافقتها إذ تمثل أهم محركات عجلة التنمية المحلية من خلال المساهمة في الناتج المحلي الخام و كذا توفير مناصب الشغال و تقليص فاتورة الواردات و بالتالي المحافظة على الإحتياطي من النقد الأجنبي.
- تسريع وتيرة الإصلاحات والقوانين المنظمة والمساهمة في الحركية الاقتصادية، من بينها النظام المصرفي والبنكي، والنظام الضريبي، و نظام النقد والعرض، نظام المحاسبة العمومية و تكييفها خاصة مع القانون :18/15 المتعلق بقوانين المالية و الذي من خلال التحول من محاسبة النفقات إلى محاسبة البرامج و الأهداف التي سوف تساهم في التحكم الأمثل في النفقات العمومية، و الإسراع في رقمـــنة مختلف القطاعات.

– ضرورة وضع استراتيجيات متوسطة و طويلة المدى لتحقيق النمو الإقتصادي، وذلك من خلال وضع برامج استشرافية يمكن العمل عليها ولا تتغير بتغير الأشخاص.

*** آفاق الدراسة**

من خلال النتائج المتوصل إليها رغم النقائص المسجلة بها، وعدم الإلمام بالموضوع بالتفصيل، والتوصيات التي خرجنا بها نرى أنه من الاجدر التفصيل في النفقات العامة، و تحديد أي النفقات لها الأثر الأكبر في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال محاولة جمع البيانات حول مختلف النفقات العامة، وكذا التطرق إلى السياسات المالية المنتهجة من الدولة، كما يمكن محاولة تحليل ومناقشة العلاقة التبادلية بين النفقات العامة بناءا على البرامج المتبعة من طرف الدولة لا اعتمادا على مبدأ السنوية فقط، وذلك لمعرفة مدى نجاعة تلك البرامج بصفة أدق ومساهمتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

قائمة المراجع

- الكتب -

-سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة،** منشورات الحلبي الحقوقية ط1، بيروت، لبنان2006

- منصور ميلاد يوسف، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، ط1، طرابلس، 1991

- محمد خير العكام، **المالية العامة1 الإيرادات والنفقات**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2018

- نائل عواملة، **الإدارة المالية في النظرية والتطبيق**، دار الفرقان، 1983

- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت

- حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992

- عادل حشيش، مصطفى رشدي، **مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر،1998

- إبراهيم عبد اللاوي، **المالية العامة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017

- محمود حسين الوادي، **مبادئ، المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015

- إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008

- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل، عمان، 1999

- مذكرات وأطروحات-

- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر

- حاكمي كريمة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي –** دراسة قياسية خلال 1970-2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة ، العلوم الاقتصادية اقتصاد كمي، جامعة أكلي محند أو لحاج، بويرة

- طاوش قندوسي ، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه: غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2013-2014

- سليماني فريدة، **دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر(1970-2012)**، مذكرة الماستر، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة، 2014/2013

- إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2011)، لنيل شهادة دكتوراه LMD: غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، نوقشت في 2015/10/29

- جوادي عماد، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي(غير منشورة)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي(ENSSEA) , 2017/2016

– لامية شين، **دراسة السببية والتكامل المتزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990–2016)**، مذكرة ماستر:غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي2017–2018

– بن فاضل سامية، **النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة(2001–2016) دراسة تحليلية قياسية**، مذكرة ماستر(غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017

– بوشنه عبد الصمد، اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام ،مذكرة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016

– مجلات–

– زين العابدين بري، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970–1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م15، ع2**، جامعة الملك سعود–الرياض–المملكة العربية السعودية، قبل النشر1422/01/27هـ

– المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية،"1990–2012"ليلية عضابنة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2012**، المجلد2، العدد1، 2015، عمادة البحث العلمي، 2015.

- محاضرات-

- عبدلي ادريس، العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة : ARDL دراسة تحليلية قياسية للفترة (1987-2018) الملتقى العلمي الوطني الأول حول استشراف التنمية الاقتصادية في ظل النمو السكاني في الجزائر 12 نوفمبر 2019 ، جامعة البليدة 2 – لونيسي علي.

- بالعاطل عياش، نوري سميحة ، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر** ، 2013

- مطبوعات -

- ساطور رشيد، نمذجة الظواهر الاقتصادية، مطبوعة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2، 2021/2020

مراجع باللغة الأجنبية

-David begg, macro economie , 2eme Ed, Paris, dunod, 2002.

-Stanley Fischer et autre , macroeconomic, 2eme edition, edition Duand, paris, 2002.

- Eric Engen, Jonathan Skinner. Fiscal policy and economic growth, national Bureau research, Working paper n 4223, 1992

- Canavire-Bacarreza, another Identifying and disentangling the impact of fiscal decentralization on economic growth, **IDB WORKING PAPER SERIES**, IDB-WP-1037

- Manh Vu Le, Foreign direct investment, public expenditure and economic growth: the empirical evidence for the period 1970–2001, **Applied Economics Letters**,VOL: 12, 2005

- ALEX MINTZ AND CHI HUANG, **DEFENSE EXPENDITURES, ECONOMIC GROWTH, AND THE "PEACE**

DIVIDEND, **The American Political Science Review,**Vol. 84, No. 4 (Dec., 1990), American Political Science Association.

- Lingxiao WANG **, The relationship between public expenditure and economic growth in Romania: Does it obey Wagner's or Keynes's Law?**, **Theoretical and Applied Economics,** Volume XXIII, No. 3(608), Autumn, (2016)

- Dahun Shisha Dkhar* and Utpal Kumar De , Public expenditure on agriculture and economic growth:
a case study of Meghalaya, **Agricultural Economics Research Review**, 31 (2), Department of Economics, North Eastern Hill University (NEHU), Shillong-793022, Meghalaya, India, 2018,p: 271-279
- Sheilla Nyasha, Ph.D THE IMPACT OF PUBLIC EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH:
A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE, **Folia Oeconomica Stetinensia,** Volume 19 (2019) Issue 2,DOI: 10.2478/foli-2019-0015 ,2019

- Nilofer Hussaini , Economic Growth and Higher Education in South Asian Countries: Evidence from Econometrics**, International Journal of Higher Education,** Vol. 9, No. 2, 2020

- Myeong Hwan Kim, The Economic Consequences of Government Spending in South Korea, **''The EconomicConsequences of Government Spending in South Korea'',** Volume 40, Issue 1, Myeong Hwan Kim and Yongseung Han and Heather L.R. Tierney and EréndiraYareth Vargas López,February 05, 2020

- DICKEY D.A .,FULLER W.A. ,distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root,Journal of American Statistical Association, Vol.74 ,n 366,1979

- DICKEY D.A .,FULLER W.A. ,likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root,Econometrica, Vol 49 , 1981,p1072. Phillips Peter C.B.&.Perron Pierre,Testing for a unit root in time series regression Biometriku,Vol 75 ,Jun 1988

- Hatice Pehlivan Jenkins and salih Turan Katircioglu, The Bounds Test Approach for Cointegration and Causality between Financial Development, International Trade and Economic Growth: The Case of Cypurs , Journal Applied Economics , Routledge, Volume 42 issue 13, 2010

الملاحق

ملحق رقم :01 الشكل البياني للسلسلتين DEP GDP

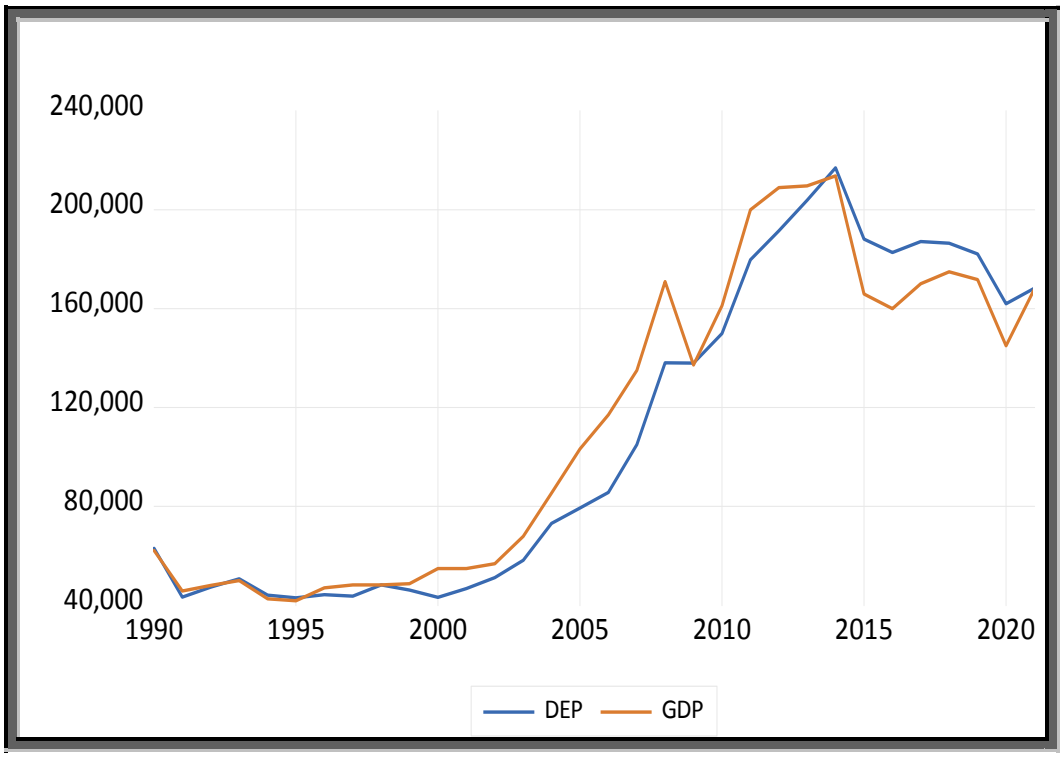

ملحق رقم (2) : تقدير النموذج الخطي البسيط

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/28/23 Time: 23:42
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10395.31	4941.970	2.103475	0.0439
DEP	0.940258	0.039248	23.95690	0.0000

R-squared	0.950326	Mean dependent var	112953.1
Adjusted R-squared	0.948670	S.D. dependent var	61650.44
S.E. of regression	13967.63	Akaike info criterion	21.98733
Sum squared resid	5.85E+09	Schwarz criterion	22.07894
Log likelihood	-349.7973	Hannan-Quinn criter.	22.01770
F-statistic	573.9331	Durbin-Watson stat	0.489135
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 03 : دالة الارتباط الذاتي

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/17/23 Time: 00:55
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Correlation	DEP	GDP
DEP	1.000000	
GDP	0.974846	1.000000

الملحق رقم 04 : اختبار جذر الوحدة ADF

أولا : السلسة DEP

ملحق (4-1): عند المستوى بوجود ثابت

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.377889	0.9011
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/23 Time: 23:07
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.013897	0.036775	-0.377889	0.7083
C	4887.442	4571.490	1.069114	0.2938

ملحق (4-2): عند المستوى بوجود ثابت اتجاه عام

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.894684	0.1801
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/23 Time: 23:10
Sample (adjusted): 1996 2021
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.342528	0.118330	-2.894684	0.0097
D(DEP(-1))	0.390145	0.197817	1.972251	0.0641
D(DEP(-2))	-0.141587	0.220350	-0.642555	0.5286
D(DEP(-3))	0.587455	0.205893	2.853205	0.0106
D(DEP(-4))	0.095084	0.225323	0.421992	0.6780
D(DEP(-5))	0.462396	0.209720	2.204829	0.0407
C	-889.6803	6767.436	-0.131465	0.8969
@TREND("1990")	2127.234	914.3070	2.326608	0.0319

ملحق (4-3): عند المستوى بدون ثابت و بدون اتجاه عام

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.070426	0.9219
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/23 Time: 23:12
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	0.019997	0.018682	1.070426	0.2930

ملحق (4-4): عند الفرق الأول بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.328013	0.0019
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (4-5): عند الفرق الأول بوجود ثابت اتجاه عام

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.236854	0.0115
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (4-6): عند الفرق الأول بدون ثابت وبدون اتجاه عام

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.007513	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانيا : السلسة GDP

ملحق (4-7): عند المستوى بوجود ثابت

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.750483	0.8190
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/23 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.039977	0.053269	-0.750483	0.4590
C	7861.857	6750.773	1.164586	0.2537

ملحق (4-8): عند المستوى بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.757050	0.7009
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/23 Time: 23:16
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.191831	0.109178	-1.757050	0.0898
C	5959.097	6691.695	0.890521	0.3808
@TREND("1990")	1174.095	742.4834	1.581307	0.1250

ملحق (4-9): عند المستوى بدون ثابت و بدون اتجاه عام

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.561680	0.8321
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/23 Time: 23:17
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.014446	0.025719	0.561680	0.5785

ملحق (4-10): عند الفرق الأول بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.241204	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (4-11): عند الفرق الأول بوجود ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.160995	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (4-12): عند الفرق الأول بدون ثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.075788	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم(05) : اختيار أفضل فترة إبطاء وفق نموذج ARDL

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: GDP
Date: 05/13/23 Time: 16:44
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
19	-284.200948	20.585782	20.776097	20.643963	0.987964	ARDL(1, 1)
18	-284.063806	20.647415	20.885308	20.720141	0.987563	ARDL(1, 2)
14	-284.199562	20.657112	20.895005	20.729838	0.987442	ARDL(2, 1)
9	-283.362276	20.668734	20.954206	20.756006	0.987633	ARDL(3, 1)
8	-282.667696	20.690550	21.023601	20.792367	0.987672	ARDL(3, 2)
12	-282.859867	20.704276	21.037327	20.806093	0.987501	ARDL(2, 3)
13	-283.867230	20.704802	20.990275	20.792074	0.987179	ARDL(2, 2)
17	-283.896022	20.706859	20.992331	20.794130	0.987153	ARDL(1, 3)
4	-283.349611	20.739258	21.072309	20.841075	0.987056	ARDL(4, 1)
7	-282.522664	20.751619	21.132249	20.867981	0.987188	ARDL(3, 3)
16	-283.638762	20.759912	21.092963	20.861729	0.986786	ARDL(1, 4)
3	-282.667688	20.761978	21.142608	20.878340	0.987055	ARDL(4, 2)
11	-282.844849	20.774632	21.155262	20.890994	0.986890	ARDL(2, 4)
6	-282.403993	20.814571	21.242780	20.945479	0.986628	ARDL(3, 4)
2	-282.513840	20.822417	21.250626	20.953325	0.986523	ARDL(4, 3)
1	-282.216904	20.872636	21.348423	21.018089	0.986073	ARDL(4, 4)
5	-290.788006	21.199143	21.484616	21.286415	0.978981	ARDL(4, 0)
10	-296.341683	21.524406	21.762300	21.597132	0.970106	ARDL(3, 0)
15	-302.564617	21.897473	22.087788	21.955654	0.955317	ARDL(2, 0)
20	-307.155539	22.153967	22.296703	22.197603	0.940457	ARDL(1, 0)

الملحق رقم(06) : تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/13/23 Time: 16:44
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DEP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.493203	0.104868	4.703066	0.0001
DEP	1.488704	0.115491	12.89017	0.0000
DEP(-1)	-1.040681	0.107058	-9.720734	0.0000
C	6691.533	2605.553	2.568181	0.0161

R-squared	0.988947	Mean dependent var	114595.2
Adjusted R-squared	0.987719	S.D. dependent var	61954.07
S.E. of regression	6865.863	Akaike info criterion	20.62643
Sum squared resid	1.27E+09	Schwarz criterion	20.81146
Log likelihood	-315.7096	Hannan-Quinn criter.	20.68674
F-statistic	805.2345	Durbin-Watson stat	1.678250
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم(07) : اختبار Breuch-Godefrey للارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.369000	Prob. F(1,26)	0.5488
Obs*R-squared	0.433805	Prob. Chi-Square(1)	0.5101

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/20/23 Time: 23:12
Sample: 1991 2021
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.027336	0.115263	-0.237159	0.8144
DEP	-0.006427	0.117343	-0.054768	0.9567
DEP(-1)	0.032584	0.120884	0.269547	0.7896
C	292.5828	2680.178	0.109165	0.9139
RESID(-1)	0.138964	0.228765	0.607453	0.5488

R-squared	0.013994	Mean dependent var	-2.18E-11
Adjusted R-squared	-0.137700	S.D. dependent var	6513.529
S.E. of regression	6947.526	Akaike info criterion	20.67685
Sum squared resid	1.25E+09	Schwarz criterion	20.90814
Log likelihood	-315.4912	Hannan-Quinn criter.	20.75224
F-statistic	0.092250	Durbin-Watson stat	1.867278
Prob(F-statistic)	0.984064		

الملحق رقم(08) : اختبارARCH لعدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.363298	Prob. F(1,28)	0.5515
Obs*R-squared	0.384262	Prob. Chi-Square(1)	0.5353

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/20/23 Time: 23:15
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	34793237	13506691	2.576000	0.0156
RESID^2(-1)	0.111906	0.185662	0.602742	0.5515

R-squared	0.012809	Mean dependent var	39317460
Adjusted R-squared	-0.022448	S.D. dependent var	60824664
S.E. of regression	61503574	Akaike info criterion	38.77143
Sum squared resid	1.06E+17	Schwarz criterion	38.86484
Log likelihood	-579.5714	Hannan-Quinn criter.	38.80131
F-statistic	0.363298	Durbin-Watson stat	1.941610
Prob(F-statistic)	0.551531		

الملحق رقم (09) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

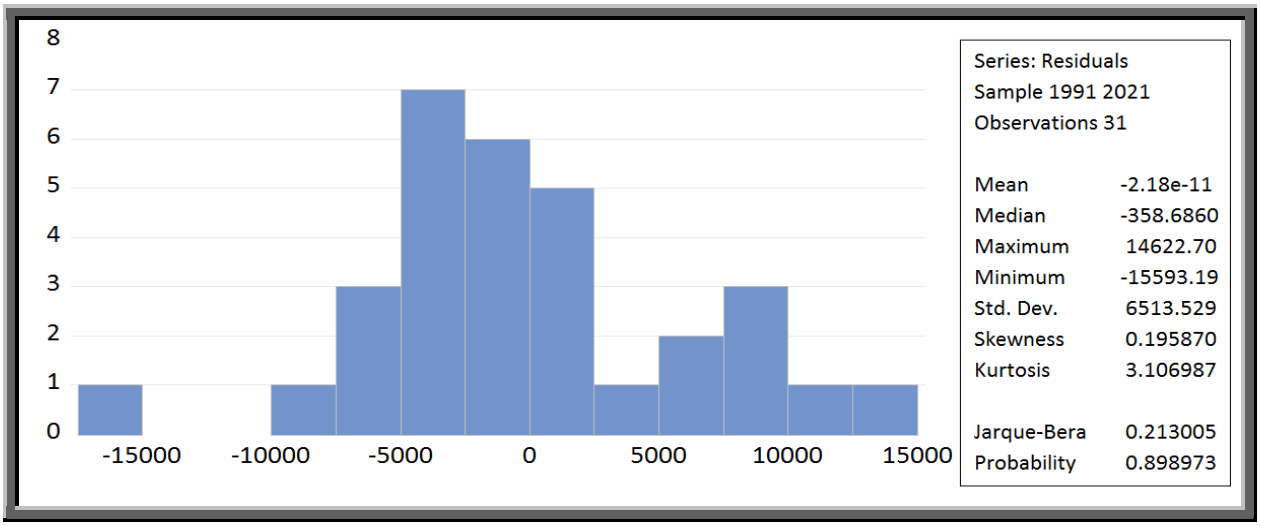

الملحق (10) : اختبار BOUND TEST

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.809471	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	31	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

الملحق رقم (1.11) : تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/23 Time: 00:22
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6691.533	2605.553	2.568181	0.0161
GDP(-1)*	-0.506797	0.104868	-4.832703	0.0000
DEP(-1)	0.448023	0.101386	4.418996	0.0001
D(DEP)	1.488704	0.115491	12.89017	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	0.884028	0.040954	21.58613	0.0000
C	13203.56	5030.594	2.624653	0.0141

EC = GDP - (0.8840*DEP + 13203.5644)

الملحق رقم (2.11) : تقدير العلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/22/23 Time: 00:17
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP)	1.488704	0.106860	13.93140	0.0000
CointEq(-1)*	-0.506797	0.095122	-5.327858	0.0000

R-squared	0.867719	Mean dependent var	3417.244
Adjusted R-squared	0.863158	S.D. dependent var	17908.85
S.E. of regression	6624.880	Akaike info criterion	20.49739
Sum squared resid	1.27E+09	Schwarz criterion	20.58991
Log likelihood	-315.7096	Hannan-Quinn criter.	20.52755
Durbin-Watson stat	1.678250		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (1.12): الشكل البياني المجموع التراكمي البواقي المعاودة (Cusum)

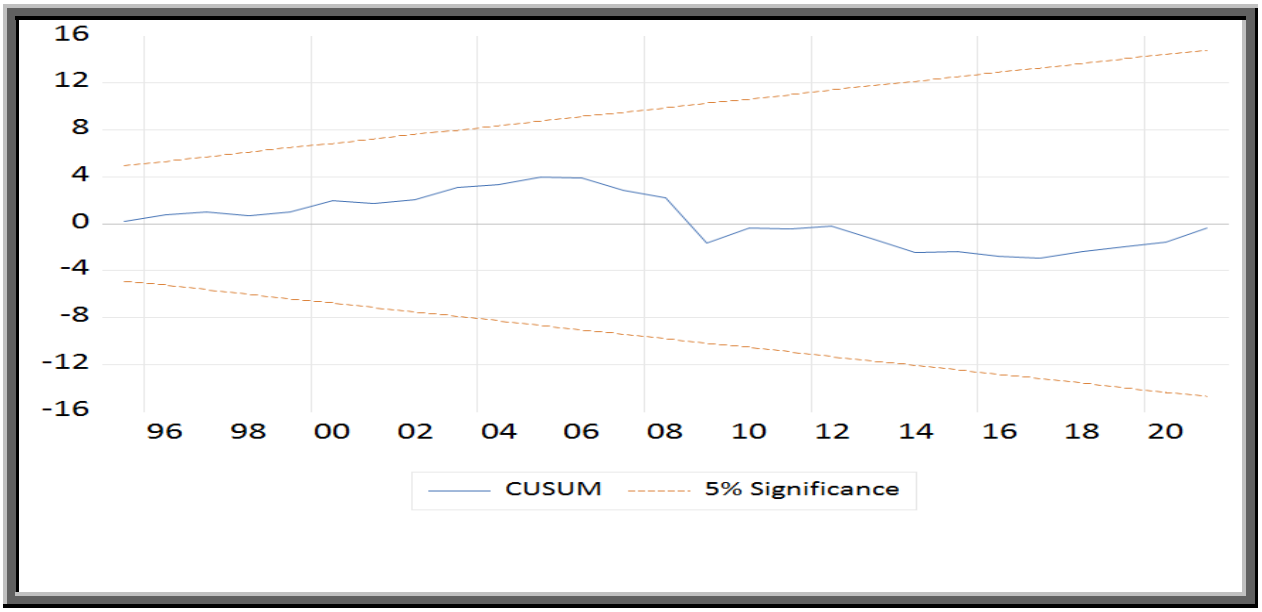

الملحق رقم (2.12) : الشكل البياني المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

(Cusum of Square)

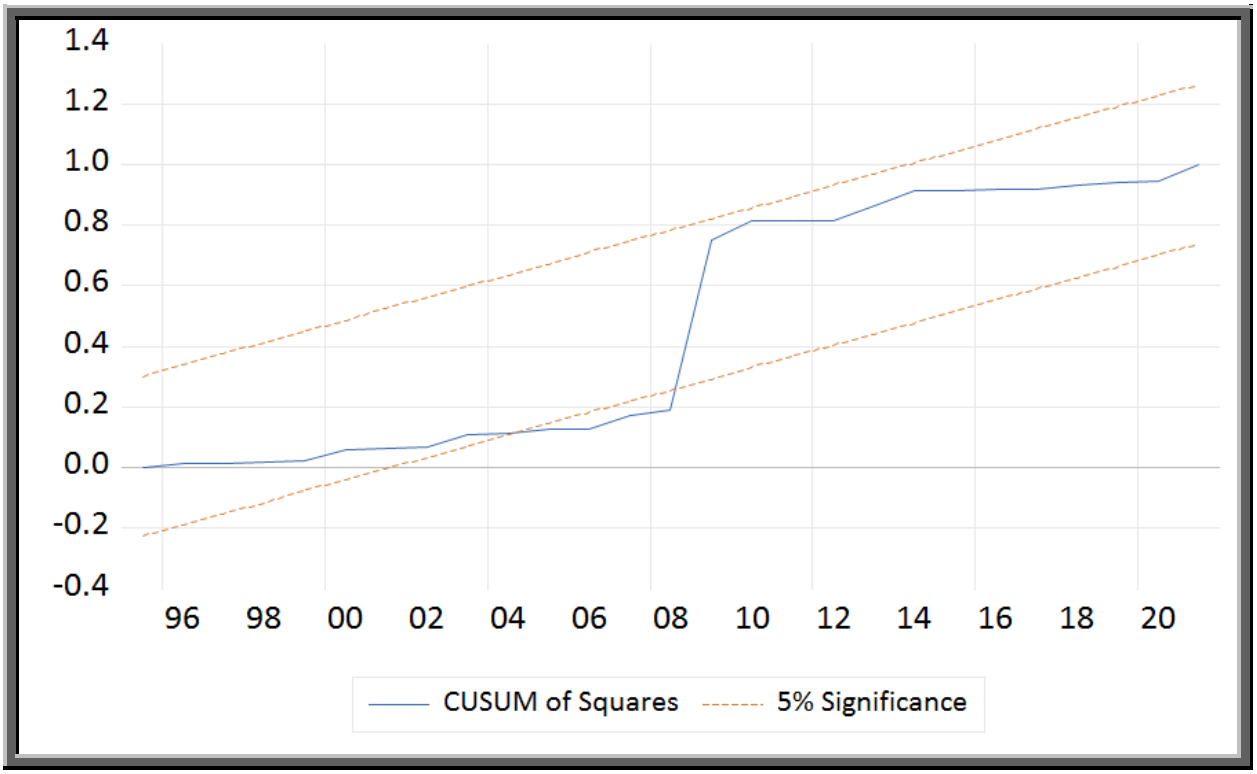

الملحق رقم(13): اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/29/23 Time: 01:05
Sample: 1990 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause GDP	31	1.02426	0.3202
GDP does not Granger Cause DEP		10.2285	0.0034

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	VI
الملخص	VII
قائمة المحتويات	IX
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIV
قائمة الملاحق	XVI
قائمة الاختصارات والرموز	XVII
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	1
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول:الإطار النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي	3
المطلب الأول:تقسيمات النفقات العامة وترشيدها	3
الفرع الأول: ماهية النفقة العامة	3
أولا: تعريف النفقات العامة	3
ثانيا: شكل النفقات العامة	4
الفرع الثاني:تقسيمات النفقة العامة	5
أولا:التقسيم الوظيفي للنفقات العامة	5
أ-النفقات العامة الاقتصادية	5
ب-النفقات العامة الإجتماعية	5
ج-النفقات العامة الإدارية	5
د-النفقات العامة العسكرية	5
هـ-النفقات العامة المالية	5
ثانيا:تقسيم النفقات حسب دوريتها وانتظامها	6

أ-النفقات العادية	6
ب-النفقات الغير عادية	6
ثالثا: تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها	6
أ-نفقات عامة مركزية	6
ب-نفقات عامة محلية	6
رابعا: تقسيم النفقات حسب آثارها في الإنتاج القومي	7
أ-نفقات عامة مركزية	6
ب-نفقات عامة تحويلية	6
الفرع الثالث: ترشيد النفقات العامة	7
أولا: تعريف ترشيد الإنفاق العام	7
ثانيا: ضوابط النفقات العامة	7
أ-تحديد حجم أمثل للنفقات العامة	7
ب-إعداد دراسات الجدوى للمشروعات	8
ج-الترخيص المسبق من السلطة التشريعية	8
د-تجنب الإسراف والتبذير	8
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	9
الفرع الأول: تعريف وقياس النمو الاقتصادي	9
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	9
ثانيا: قياس النمو الاقتصادي	10
أ-الناتج الوطني الخام	10
ب-الناتج الداخلي الخام	10
الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	11
1-العمل	11
2-تراكم رأس المال	11
3-التقدم التقني	11

المطلب الثالث: آلية تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي	12
الفرع الأول: العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي	12
أولا: العلاقة الموجبة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي	12
ثانيا: العلاقة السلبية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي	14
المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة	15
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي	15
الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية	15
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	19
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي	25
تمهيد الفصل	26
المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة	27
المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة	27
الفرع الأول : تقديم المتغيرات	27
الفرع الثاني : تحليل معطيات الدراسة	29
أولا : عرض تطور النفقات العامة	29
ثانيا : عرض تطور النمو الاقتصادي	30
المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة	32
الفرع الأول: الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة الزمنية	32
أولا : تعريف السلسة الزمنية	32
ثانيا : أنواع السلاسل الزمنية الغير مستقرة	32
1 – النموذج TS (Trends Stationary):	32
2 – النموذج DS (Différence–Stationary)	33
ثالثا : شروط إستقرارية السلسلة الزمنية	33
الفرع الثاني: اختبار الإستقرارية	34
أولا : أنواع اختبارات جذر الوحدة	34

1- اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller test(DF)	34
2 - اختبار ديكي فولر المطور(ADF)	35
3- اختبار فيليب – بيرون	36
4- اختبار KPSS	37
الفرع الثالث: اختبار علاقة التكامل المشترك	38
أولا : منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأ (ARDL)	38
الفرع الرابع: دراسة السببية	41
أولا : السببية حسب مفهوم غرانجر	41
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	44
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية	44
الفرع الاول: دراسة استقرارية المتغيرات	44
أولا :عرض المتغيرات والبيانات	44
ثانيـــا :التمثيل البياني للمتغيرات	45
ثالثا : تقدير النموذج الخطي البسيط إجمالي الناتج المحلي بدلالة إجمالي النفقات العامة	45
رابعا : : الارتباط بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي	46
الفرع الثاني : منهجية التكامل المشترك(ARDL)	47
أولا: استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)	47
1-اختبار ديكي فولر الصاعد ADF	47
ثانيا : اختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في تقدير نموذج ARDL	48
ثالثا : اختبار التكامل المشترك	48
1-اختبارات صلاحية النموذج	49
1-1: اختبار مشكل الارتباط الذاتي للبواقي :	49
1-2: اختبار مشكل عدم ثبات التباين	49
1-3: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	50
2- اختبار الحدود	50

3-تقدير العلاقة في المدى القصير و المدى الطويل	50
3-1: تقدير العلاقة في المدى الطويل	50
3-2 : تقدير العلاقة قصيرة الأجل	51
4-اختبار استقرار النموذج (Stability Test)	51
الفرع الثالث : دراسة السببية	52
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	53
خلاصة الفصل	54
خاتمة	55
مراجع	65
ملاحق	71
الفهرس	84